

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⴽ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⴱⴷⴰⵏⴰⴳⴰⵏ - ⴰⴱⴷⴰⵏⴰⴳⴰⵏ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب

سلسلة الجلسات الشهرية لمجلس المستشارين
منشورات مجلس المستشارين
مركز الدراسات والبحوث
دورة أكتوبر 2024



كَرَّحِبْ اَبْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ مِنْ نِكْرِهِ اِلَلَهْ

الفهرس

6.....	تقديم
7.....	الأسئلة المقدمة من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
9.....	أجوبة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش
23.....	تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين
24.....	تعقيب المستشار السيد مصطفى الميسوري عن فريق التجمع الوطني للأحرار
30.....	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة المعاصرة
34.....	تعقيب المستشار السيد أحمد لخريف عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
37.....	تعقيب المستشار السيد نبيل اليزيدي عن الفريق الحركي
40.....	تعقيب المستشار السيد محمد أبا حنيني عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43.....	تعقيب المستشار السيد سماعيل العالوي عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية
45.....	تعقيب المستشار السيد محمد عموري عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
48.....	تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل
50.....	تعقيب المستشار السيد عبد الحميد أبرشان عن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
52.....	تعقيب المستشار السيد خليهن الكرش عن المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل
54.....	تعقيب المستشار السيد خالد السطحي
57.....	تعقيب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

تقديم:

ينص الفصل 100 من الدستور في فقرته الثانية على أنه: «تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة».

تفعيلا لذلك، واستنادا إلى مقتضيات المادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، خصص مجلس المستشارين جلسته ليوم 04 فبراير 2025 برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع «المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب».

تفاصيل مجريات هذه الجلسة تم تضمينها في إطار محضر الجلسة رقم 209 المنشور في الجريدة الرسمية للبرلمان-مداولات مجلس المستشارين - دورة أكتوبر 2024¹.

1 - تم العمل على تفصيل عدد من المداخلات المعبر عنها في الجلسة باللهجة الدارجة المغربية.

الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة
المقدمة
من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية
والأعضاء غير المنتسبين

- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من فريق الأصالة والمعاصرة؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز مكانة المغرب الدولية، مقدم من الفريق الحركي؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب، مقدم من المستشار السيد خالد السطي، والمستشارة السيدة لبنى علوي.

**أجوبة رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشرف بالحضور إلى مجلسكم الموقر للجواب عن موضوع هذه الجلسة، وأشكركم على طرح هذه الأسئلة المهمة المتعلقة بـ «تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية للمملكة وتعزيز مكانتها الدولية».

كما لا يخفى على الجميع، فإن موضوعنا اليوم يستمد أهميته، باعتباره مدخلا رئيسيا لتوطيد المسار السوسيو-اقتصادي للمملكة، وهو المسار الذي نراهن على نجاحه من خلال تدعيم قدرات المغرب على مواصلة مختلف إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا من خلال الاستثمار الفعال للفرص المتاحة أمام بلادنا، بما يضمن التمويع الأمن على الخريطة الاقتصادية العالمية مستقبلا.

حضرات السيدات والسادة؛

وإذ أجدد أمامكم التأكيد أن سعيينا كحكومة للمساهمة في بناء مغرب المستقبل وتهيئ الأراضية المناسبة لاحتضان خياراتنا الكبرى، فإنني أؤكد أن هذه الطموحات المشروعة نابعة من صلب التصور الملكي السامي، الذي يبتغيه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إطارا تنمويا لمستقبل بلادنا.

ولست في حاجة إلى التذكير أن هذه الرؤية الملكية الفريدة كانت حافزا مباشرا نحو بلوغ نموذج اقتصادي صاعد وبناء علاقة وطيدة بالعالم، تكرر مكانة المغرب القارية والإقليمية. فمنذ بداية الألفية الثالثة، قاد جلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، ملحمة وطنية من البناء والتقدم، حقق خلالها المغرب العديد من المنجزات الهامة ووضع مساره التنموي في سبكه الصحيحة. وقد ساهمت هذه الدينامية الانتقالية التي قادها جلالته، نصره الله، في تحديد معالم التحول التنموي ببلادنا، وفق ثلاث دعائم أساسية:

الدعم الأولي: تتمثل في نجاح بلادنا في توطيد الخيار الاجتماعي، من خلال مراجعة نموذج سياسته الاجتماعية، باعتبارها آلية لترسيخ الثقة وتكريس مناخ اجتماعي سليم، وهو ما جعل القطاعات الاجتماعية أكثر مسؤولية وفعالية ومواكبة لتطورات المجتمع؛

الدعم الثاني: تجسدت في رفع تحديات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، عبر تعبئة مسلسل من المبادرات الهيكلية التي كان لها وقع مباشر في تحسين مردودية الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده في مواجهة المخاطر الظرفية؛

الدعم الثالث: ارتكزت على تعميق الاندماج الدولي للمغرب وافتتاحه المتزايد على محيطه الإقليمي، وهو ما يعكسه الوضع المتقدم الذي تشهده مكانة المملكة.

إن هذه المكتسبات التي راكمتها المملكة تعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل، كما أكد على ذلك جلالته حفظه الله، بمناسبة عيد العرش المجيد للسنة الماضية، مبرزاً في خطابه السامي أن التحديات التي تواجه بلادنا، تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة وإبداع الحلول والحكمة في التدبير.

ووفقاً لهذه التوجهات المولوية، تؤكد الحكومة التزامها بمواصلة ومضاعفة جهودها، بشكل يرقى إلى خدمة التطلعات الوطنية وبلورة مخططات، تسهم في التطوير الشامل لبلادنا، أكثر إنصافاً وعدالة.

حضرات السيدات والسادة؛

بالنسبة للحكومة المؤسساتية والتنظيمية، لا شك أننا متفقون جميعاً على أن الموضوع الذي نتناوله اليوم والمرتبط بتكريس الصورة الإيجابية لبلادنا، يحتاج إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحديث منظومتنا التديرية وتقوية مداخلها المؤسساتية، حيث أن الدفع بالنموذج المغربي في مجال الحكومة المؤسساتية نحو مستوى متقدم كان وسيظل القلب النابض لعمل الحكومة، بشكل مكننا من تعزيز نجاعة التدخلات العمومية ومصاحبة الإصلاحات التي تم إطلاقها.

فكما هو معلوم، لا يكفي اليوم التوفر على مشاريع وبرامج قطاعية واعدة فقط، بقدر الحاجة الماسة إلى ترسيخ توجه تنظيمي جديد، يقوم على آليات فعالة لقيادة الأوراش المفتوحة وتتبعها مع ضمان إنجازها الميداني.

فنظرا للطابع الأفقي لمختلف السياسات والبرامج القطاعية، عملت الحكومة على توطيد مبادئ العمل التشاركي وضمان التكامل لمجموع تدخلاتها، حيث يحسب لهذه الحكومة حرصها الشديد على مأسسة آليات القيادة والتتبع بشكل يهم تعبئة الذكاء الوطني وخلق جسور الالتقاء بين مختلف القطاعات، حيث تم إعطاء نفس جديد لمجموعة من اللجن بين القطاعية وتنويع أساليب اشتغالها بما ينسجم مع الخصوصيات الترابية والقطاعية ببلادنا.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في ما يتعلق بتحسين المؤشرات المالية ببلادنا، كانت الحكومة على وعي تام بأهمية تكريس الحكامة المالية وبآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وفق مقاربة تراعي تعزيز كفاءة تدبير الميزانية وإضفاء المزيد من الشفافية على منظومة المالية العمومية، فمنذ بداية الولاية الحكومية، حرصنا على إقرار جيل طموح من الميزانيات - البرامج، وفق مقاربات مندمجة تركز على منطق النتائج، وهي النتائج التي لمسها الجميع في تنفيذ المشاريع الهيكلية، على رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي استفاد من المراجعة الحكومية العميقة لمختلف برامج الدعم الاجتماعي السابقة، والتي كان يعترها التشتت وعدم التجانس، ولاسيما من خلال تجميع الموارد المرصودة وإعادة توجيهها بشكل معقلن وتأهيل منظومة الاستهداف الاجتماعي للأسر المعنية.

هذا المسار الجديد من العمل الاجتماعي الذي يعكس مصداقية الالتزامات الحكومية، ستوضح ملامحه من خلال مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، الذي أسفرت مختلف جولاته عن دعم الطبقة الشغيلة والحفاظ على قدرتها الشرائية عبر مخصصات مالية تجاوزت 45 مليار درهم.

فضلا عن ذلك، فإن الحكامة التي كرسها العمل الحكومي كان لها وقع بالغ في تأهيل قطاعات التربية والتكوين والصحة، سواء من خلال الرفع التدريجي لميزانياتها أو عبر إعادة هيكلتها، وفق مخططات تروم الرفع من جودة التكوين وتحسين الخدمات الاستشفائية مع توزيعها بشكل يضمن العدالة المجالية.

نفس الرؤية الحكومية أثبتت نجاعتها في ما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية التي أصبحت عنوانا رئيسا لنجاح الاقتصاد الوطني ودعامة لمختلف تحولاته، مما سيمنح مزيدا من المرونة والتنافسية والاستدامة، لاسيما في قطاعات الأمن المائي والغذائي والصناعة الوطنية.

ويحق لنا اليوم، الإشادة بملامح هذا التحول، وأن نعلن أمام هذا المجلس الموقر على أن الجهود المبذولة تكلفت بالنجاح وأعطت الثمار المرجوة منها، مساهمة بذلك في تجاوب الحكومة مع انتظارات المرحلة والتحديد الدقيق لاختياراتها.

فرغم الضغوطات العديدة التي مست منظومة تمويل السياسات في مختلف بلدان العالم، ستكون سنة 2025 ببلادنا سنة للطموح والاستمرارية، نسعى من خلالها إلى تحسين النتائج المشرفة التي تحققت خلال السنوات الماضية ومواصلة الجهود للحفاظ على استدامة ماليتنا العمومية، حيث اتخذت الحكومة تدابير استثنائية للحفاظ على وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، من خلال تعبئة مخصصات الاستثمار العمومي وفق خط تصاعدي، والتي بلغت ما يناهز 340 مليار درهم خلال السنة الجارية، مع ما سيعرفه التوزيع الجهوي للاستثمار من نقلات نوعية سيكون لها دور مباشر في تحسين دينامية التنمية الترابية والرفع من معدلات العدالة المجالية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا المنحى الإيجابي تأكدت فعاليته الاقتصادية من خلال التحكم في معدلات التضخم، بل وتسجيل تراجعها التدريجي إلى أقل من 1 % خلال السنة الماضية بعدما تجاوزت نسبة 6 % خلال سنتي 2022 و2023، وذلك بفضل الإجراءات الموجهة لدعم الأسعار والمدخلات الفلاحية.

ورغم الظروف المناخية الصعبة، فإن الدينامية الجيدة التي تعرفها الأنشطة غير الفلاحية تمكنت من تطوير ناتجها الخام بنسبة 5.4 % في الفصل الثالث من السنة الماضية، عوض 3.2 % من نفس الفصل سنة 2023، وساهمت في تحقيق معدل نمو بلغ 4.3 % مع نهاية الفصل الثالث لسنة 2024، عوض 3 % خلال نفس الفترة في سنة 2023.

ومن المتوقع أن يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملحوظا مع بداية 2025، كما سجلت وتيرة القيمة المضافة للقطاع الثانوي ارتفاعا مهما بنسبة 7.6 % خلال الفصل الثالث من سنة 2024، عوض 1.1 % خلال نفس الفترة من سنة 2023، ولاسيما في القطاعات المصدرة والصناعات التحويلية وقطاع الأشغال العمومية.

فضلا عن تحقيق أرقام قياسية في قطاع الخدمات، حيث قفز عدد السياح إلى رقم قياسي جديد ليناهز 17.400.000 سائحا بارتفاع قدره 35 % مقارنة مع سنة 2019، وبمداخيل إجمالية تجاوزت 112 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 7.5 % مقارنة مع السنة

الماضية 2023، وهو الأمر الذي يعكس فعالية خارطة الطريق السياحية ويكرس تموقع المغرب كأول وجهة سياحية للقارة الإفريقية. دون إغفال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حققت ارتفاعا ملحوظا بلغ 43.2 مليار درهم في متم سنة 2024، بزيادة قدرها 24.7 % بالنسبة لـ 2023، علاوة على التدفقات الإيجابية لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي ناهزت 117.7 مليار درهم عند نهاية سنة 2024، عوض 115.3 مليار درهم سنة 2023.

كما واصلت الصادرات الوطنية دينامية غير مسبوقة، مسجلة بذلك 455 مليار درهم، مع نهاية دجنبر الماضي، بنسبة ارتفاع تقدر بـ 5.8 % سنة 2023، وهي مؤشرات نوعية مكنت من تقليص عجز الميزانية الذي استقر مع نهاية السنة الماضية وبدون خصوصية في أقل من 3.9 %، وفق مسار تنازلي بعدما سجل 4.4 % خلال سنة 2023، و 5.2 % سنة 2022، هنا أتحدث عن العجز، الذي بلغ 7.1 % خلال سنة 2020. كما نطمح لتقليص عجز الميزانية إلى 3.5 % خلال السنة الجارية، والمجهودات متواصلة كي نصل إلى 3 % خلال السنة المقبلة إن شاء الله.

إن هذه الأرقام المشجعة كانت مدعومة بالتحسن الذي شهدته الموارد العادية، التي ارتفعت بأزيد من 49 مليار درهم، لتستقر في 372.6 مليار درهم سنة 2024، أي زيادة بنسبة 15.2 % مقارنة مع سنة 2023، لاسيما المداخل الضريبية التي حققت ارتفاعا بـ 37.6 مليار درهم، بنسبة 14.3 % مقارنة بسنة 2023.

ولعل الأصداء الطيبة الصادرة عن تقارير المؤسسات الدولية لخير دليل على ذلك، حيث أن التطور الإيجابي لطرق صرف المال العام وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية ببلادنا أصبح أمرا واقعا، بل ومؤشرا مميزا لليقظة الاستراتيجية لماليتنا العمومية، وهو ما أشار إليه التقييم الأخير لمنظومة تدبير المالية العمومية، في إطار آلية الإنفاق العام والمساءلة المالية، المتعلقة بـ (la PEFA²) الذي أبرز في شتبر الماضي التطورات المهمة التي سجلها المغرب في هذا المجال.

من جانب آخر، عززت الحكومة من جهودها في ما يتعلق بالتسريع بتتزيل محاور القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، باعتباره البوابة الأساسية لاستعادة دينامية الموارد المالية وتحقيق العدالة الضريبية. وقد انكبت الحكومة على تنفيذ هذا الإصلاح وفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متعددة السنوات، عبر إدخال مجموعة من

2 - Public Expenditure and Financial Accountability

التدابير الضريبية، تهم أساسا إقرار الإصلاح الشامل لأسعار الضريبة على الشركات بشكل تدريجي، وهو ما سيمنح للمستثمرين والمقاولات شروطا ضريبية مبسطة وشفافة ومحفزة للأنشطة الإنتاجية والمقاولاتية، مع إحداث المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، التي تساوي أو تفوق مليون درهم، بغية إعادة التوزيع الفعال وتقليص الفوارق وتعزيز العدالة والتماسك الاجتماعيين.

وتحقيقا للهدف الاجتماعي للضريبة، تواصل الحكومة تعميم الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مجموعة من المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، دعما للقدرة الشرائية للأسر وضبط آثار التضخم على السوق الوطني، فضلا عن التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المقاولات، لتخفيف من تأثيرها على النشاط المقاولاتي وتسهيل إدماج القطاع غير المهيكل ووضع تدابير تهم توسيع نطاق التطبيق، ومكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي.

كما تواصل الحكومة مجهوداتها من أجل تخفيف العبء الجبائي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتعاقدين، عبر مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار هذه الضريبة، بهدف دعم الموظفين والأجراء، ولاسيما دخل الطبقة المتوسطة، وذلك عبر رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30.000 إلى 40.000 درهم، قصد تمكين الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا من الإعفاء، مع مراجعة الشرائح الأخرى بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، مما سيترتب عنه تخفيض قد يصل إلى 50 % من هذه الأسعار، مع تخفيض السعر الهامشي من 38 % إلى 37 %.

وتعزيزا للثقة بين الإدارة الضريبية والملمزمين، فتحت الحكومة عملية كبرى من أجل ضمان اندماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المهيكل، والرفع من شفافية الدخول. وقد مكنت حصيلة هذه العملية من التصريح بأكثر من 125 مليار درهم ستعزز خزينة الدولة بما يفوق 6 ملايين درهم.

ومن جانب آخر، وترسيخا لهذه الخيارات الإصلاحية، عملت الحكومة على تكثيف الجهود لتتزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، استجابة للدعوة الملكية السامية الرامية لإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة

الاختلالات الهيكلية لهذا القطاع، وذلك في أفق تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهام هذه المؤسسات والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تقوية يقظتها الاستراتيجية.

وفي هذا الصدد، خلصت المبادرة التشريعية والتنظيمية والحوارات الاستراتيجية التي أطلقتها الحكومة إلى إقرار السياسة المساهماتية للدولة التي تستند إلى منظومة متكاملة من الأهداف ذات البعد التدييري، خاصة من خلال التأطير الجيد لتدخلات الدولة وتوضيح التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن وضع إطار مؤسسي يعهد إليه بتتبع نجاعة الأداء، مما يخدم دينامية هذه المؤسسات وملاءمتها مع توجهات الدولة.

أما بخصوص تحسين المؤشرات الاقتصادية، فإن الآفاق الواعدة للانتقال الاقتصادي ببلادنا وتحقيق طموحات مغرب المستقبل، لم يكن بالنسبة للحكومة مجرد التزام سياسي ثانوي، بقدر ما اعتبرناه الجواب الضروري والملح الذي فرضته الظرفية الدولية الوطنية.

لذلك، فقد كان على هذه الحكومة التوجه نحو بناء منظومة اقتصادية تضع الإنسان في صلب العملية التنموية، وهو المعطى الذي ساهم تدريجيا في تحسين عيش الأسر وتحفيز منظومة الشغل لصالح الشباب، مع الاستغلال الجيد للمؤهلات الوطنية وتمويل الحاجيات الاجتماعية. وهذا هو الذكاء الاقتصادي الذي جعل من المغرب مرجعا لدى العديد من المؤسسات الدولية، ونموذجا قادرا على إنتاج عوامل إيجابية محفزة للسلوك الاستثماري ببلادنا، ويوفر للمقاولات الوطنية أرضية ملائمة للاستمرارية والابتكار، في أفق تحقيق النمو وتسريع أهدافه.

وتحقيقا لهذا الطموح، عملت الحكومة، استنادا للدعوات الملكية السامية، على رفع التحديات والعراقيل التي كانت تحول دون تحقيق الفعالية الاقتصادية ببلادنا.

هذا، ولقد شكل تحفيز سوق الشغل وتقليص الفوارق المجالية في مجال الاستثمار مع الاهتمام بالقطاعات الواعدة وتشجيع الإنتاج المحلي المحركات الرئيسية لليقظة الاقتصادية للحكومة والطريق المباشر لبلورة أهداف ميثاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، تمكنت الحكومة من إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص وتحسين حكامته، وفق مقارنة مندمجة ومتكاملة، لا سيما عبر وضع أنظمة لدعم الاستثمار،

تتضمن نظام دعم أساسي يتكون من منح مشتركة ومنح ترابية وقطاعية ومشاريع الاستثمار الاستراتيجي، مع الشروع في استكمال تنزيل أنظمة الدعم الخاصة، التي تهم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، إضافة إلى المقاولات المغربية المتواجدة على الصعيد الدولي.

ولدعم انخراط الجهات في المسلسل الاقتصادي وتعزيز إنتاجيتها المحلية، تواصل الحكومة رفع جودة خدمات المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال مراجعة إطارها القانوني الذي سيشكل لبنة أساسية في تمكينها من التأطير الشامل لحاملي الأفكار والمشاريع والإشراف على عمليات الاستثمار، بشكل سيعطي دفعة قوية لأداء المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ويجعلنا مرجعا على المستوى الجهوي في هذا المجال وفاعلا محوريا في الترويج للمؤهلات الترابية.

وتكريسا لهذا النموذج الانتقالي في مجال الاستثمار، تواصل اللجنة الوطنية للاستثمار دينامييتها غير المسبوقة، حيث عقدت إلى حدود اليوم 14 دورة في نسخيتها السابقة والجديدة، قدمت حصيلة جد إيجابية، إذ أسفرت حصيلة اجتماعاتها على المصادقة على 275 اتفاقية لمشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تفوق 393 مليار درهم، من بينها 9 مشاريع استراتيجية بقيمة إجمالية تقدر بـ 65 مليار درهم، وستساهم هذه المشاريع إجمالا في خلق ما يناهز تقريبا 195.000 منصب.

ومن أجل توفير بيئة مناسبة للاستثمار والرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي ببلادنا، تم السهر على تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية في أفق سنة 2026 الخاصة بتطوير مناخ الأعمال بالمغرب، وذلك عبر تنزيل 46 مشروعا.

وتشكل هذه الخارطة الحكومية التي تم إعدادها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، عنوانا بارزا للشفافية، وتقدم أجوبة واضحة لمحاربة كافة أشكال الفساد في ميدان الأعمال، خاصة عبر العمل على تطوير بعض المجالات:

أولا: تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية عبر تقليص 22 وثيقة مطلوبة من المستثمرين، بنسبة 45 % كمعدل متوسط وتقليص المدة الزمنية لمعالجة ملفات الطلبات وتبسيط مسار المستثمر، خاصة تلك المرتبطة برخص التعمير وتعبئة الوعاء العقاري ورخص الاستغلال، مع اعتماد الإطار القانوني والعملية لإحداث المقاولات بشكل إلكتروني؛

ثانيا: تعزيز الشفافية الاقتصادية، من خلال مراجعة القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، فضلا عن تقليص آجال الأداء، وإيجاد حلول للإشكالات المرتبطة به، باعتبارها عائقا أمام السير العادي للمقاولات الوطنية؛

ثالثا: تحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، من خلال اعتماد القانون المتعلق بالمناطق الصناعية الذي تروم مقتضياته تفعيل السياسة الصناعية التي تنهجها المملكة، عبر:

◀ تطوير البنية التحتية بتوفير عقار صناعي إضافي تقريبا بـ 3700 هكتار؛

◀ مواكبة الاستثمار الصناعي؛

◀ إضافة إلى معالجة الإشكالات المرتبطة بتدبير المناطق الصناعية، حيث تم تعزيز عملية الولوج إلى العقار الصناعي عبر إطلاق البوابة الإلكترونية الخاصة بذلك Zoneindustrielles.ma لمكافحة ظاهرة المضاربة العقارية والرفع من درجة شفافية المعلومات العقارية بشكل ينسجم مع احتياجات المستثمر والرهانات الترابية؛

رابعا: تطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، عبر إخراج القانون المتعلق بالتمويل التعاوني وقانون المكاتب والمعلومات الائتمانية، بهدف تمويل مشاريع الشباب والمبادرات المبتكرة عبر استخدام المنصات الإلكترونية للربط المباشر والشفاف بين حاملي المشاريع والمساهمين؛

خامسا: تحسين الولوج إلى الطلبات العمومية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وثقافة ريادة الأعمال، عبر إقرار إصلاحات تهم بالأساس اعتماد نظام موحد للصفقات العمومية، مع توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية، فضلا عن تعزيز رقمنة مساطر الولوج وتتبع تنفيذ الصفقات العمومية عبر البوابة الإلكترونية marchespublics.ma.

وبلغة الأرقام والمنجزات، تعرف وتيرة إنجاز مختلف محاور هذه الخارطة الجديدة تقدما ملموسا، حيث قامت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بإطلاق ما يقارب 83 % من المبادرات والمشاريع المتضمنة في خارطة الطريق لسنة 2023، مع الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز بلغت 41 % من مجموع المشاريع المبرمجة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المستوى المتقدم الذي حققته هذه التجربة الحكومية في ما يتعلق بتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، ليس غاية في حد ذاته، بقدر ما نعتبره بوابة رئيسية نحو تكريس مظاهر الإدماج وتكافؤ الفرص لكل المغاربة.

لذلك، حرصنا منذ بداية الولاية على وضع برامج مبتكرة، موجهة نحو إنعاش التشغيل، وتتبعنا عن قرب التطورات الحاصلة في ميادين سوق الشغل، حيث جعلت الحكومة الولوج إلى مناصب الشغل الجيدة الهدف الأسمى لكل سياساتها وبرامجها القطاعية، بل والمعيار الذي تقاس به مجمل التدخلات العمومية. ولعل تخصيص 14 مليار درهم في قانون المالية 2025، لتفعيل خارطة الطريق الجديدة للتشغيل دليل على هذه الأولوية.

وتستهدف الخارطة الجديدة 3 دعائم ترتبط أساساً بـ:

- تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية؛
- تحسين فعالية برامج التشغيل الحالية، مع الحفاظ على فرص الشغل بالعالم القروي ودعم القطاع الفلاحي.

وتفعيلاً لذلك، تراهن الحكومة على إطلاق حزمة من الإجراءات النوعية للحد من البطالة ورفع نسبة النشاط المهني في صفوف الشباب والنساء، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع نطاق برامج إنعاش التشغيل لغير حاملي الشهادات، لتشمل أزيد من 110 آلاف مستفيد، مع تقوية منظومة التكوين بالتدرج المهني لرفع عدد المتدربين إلى 170 ألف مستفيد جديد.

وينبغي التأكيد في هذا الصدد، على أن الحكومة تتعاطى بشكل جدي مع الأرقام الرسمية لمعدلات البطالة، التي انخفضت خلال الفصل الأخير من سنة 2024 إلى أقل من 13 %، بحوالي 0.8 نقطة مقارنة بالفصل الأخير من سنة 2023، وهو المعدل الأدنى منذ ستة فصول. غير أن الأرقام المسجلة تحتاج قراءة موضوعية وأن توضع في حجمها الطبيعي. حيث تجدر الإشارة إلى أن مناصب الشغل الفلاحية المفقودة بفعل الجفاف، تبقى في مجملها مناصب غير منتظمة وغير مؤدى عنها، وترتبط بالمساعدات العائلية داخل المجال القروي، وبالتالي فهي لسيت مناصب قارة.

وفي إطار الجهود الحكومية المبذولة لتحسين وضعية التشغيل وضمان جودة مناصب الشغل الجديدة، فإن مناصب الشغل المؤدى عنها عرفت تطورا مهما فضلا عن ارتفاع عدد الأجراء المصرح بهم. إضافة إلى مؤشرات نوعية لا تقل أهمية، لاسيما تلك المتعلقة برفع نسب الشغل المؤهلة عبر الإدماج التدريجي للحاصلين على الدبلومات لتصل إلى 50 % في 2023، مع رفع مناصب الشغل المنتظمة والمدفوعة الأجر بنسبة 5 % بين 2018 و2023، إضافة إلى الزيادة التدريجية في حصة عقود الشغل الدائمة (CDI³) والمحددة المدة (CDD⁴) بحصة 11 % خلال الفترة ما بين 2017 و2023.

هذا التطور القوي للتشغيل الجيد ببلادنا، يجعلنا مطمئنين على الدينامية الإيجابية التي تشهدها قطاعات الصناعة والخدمات والأشغال العمومية، وهو ما يعكس ارتفاع الشغل المؤهل بشكل متزايد.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أبان النموذج الاقتصادي المغربي عن مناعة استثنائية في مواجهة مختلف التحديات التي عرفها العالم، مستفيدا بشكل مباشر من التطور الذي حققته مختلف مؤشرات الحكامة المالية والاقتصادية، وهي حصيلة اقتصادية جد إيجابية ستعطي للآفاق المستقبلية الواعدة لبلادنا مزيدا من الطموح والواقعية، مع تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على التحكم في مصير القطاعات الكبرى.

وأود أن أثير انتباهكم، إلى أن إجماع المنظمات والتقارير الدولية على حيوية ومثانة الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة، يجب أن يشكل لجميع المغاربة مصدر ارتياح بالغ في المستقبل. فعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوالي التحديات الطبيعية والمناخية، فإن قدرة المملكة على التغلب على الأزمات الطارئة وتدبير مخاطرها المركبة أصبح أمرا واقعا ومنهجية حقيقية ومحط إشادة من لدن البنك الدولي في تقاريره، خاصة إبان أزمة الإمدادات والتضخم العالمية خلال سنتي 2022 و2023.

3 - Contrat de travail à Durée Indéterminée.

4 - Contrat de travail à Durée Déterminée.

ولعل أبرز ملامح هذا الصمود، تصنيف المغرب في المرتبة 69 عالميا من قبل مؤشر الصمود العالمي لسنة 2024 الصادر عن وكالة (FM Global)، متقدما بذلك بـ 16 مركزا منذ 2021 بعدما كان يحتل المرتبة 85. فضلا عن مؤشر صمود التجارة العالمي لسنة 2023 الصادر عند وكالة (Whiteshield) الذي منح المغرب المرتبة 48 عالميا، بفضل قدرته على تهيئة بيئة تجارية مواتية وزيادة التنافسية والاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي.

في المقابل، تتعدد العوامل الإيجابية لمناخ الاستثمار، إذ أن انتقال النظرة المستقبلية للمغرب من مستقرة إلى إيجابية حسب وكالة (Standard & Poor's)، إضافة إلى التصنيف الإيجابي لكل من وكالة (Fitch) و (Moody's)، يعد تأكيدا هاما على دينامية الاقتصاد الوطني ومرونته. كما سجل المغرب أداء متميزا من خلال تقرير البنك الدولي (Business Ready) حول جاهزية الأعمال الصادر في أكتوبر الماضي، محققا بذلك 62.41 نقطة بفارق 14.3 نقطة فقط عن أفضل أداء وهو (76.70) نقطة، وهي نتيجة إيجابية تعزى إلى الأداء الجيد في عدة مجالات، وتتعلق بإحداث المقاولات وجودة خدمات المرافق العمومية والتجارة الدولية والحصول على رخص التعمير، إضافة إلى حكمة الضرائب والخدمات المالية والمنافسة السليمة والشفافية. ينضاف إلى ذلك، الالتزام السياسي القوي للمغرب في الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي أخرجت المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI⁵) في فبراير 2023. وتواصل الحكومة تعزيز هذه المنظومة من خلال الرفع من اليقظة التشريعية والتنظيمية وتوسيع نطاق المراقبة وضمان الأمن المالي.

وهكذا، فإن صورة المغرب باتت محل تقدير دولي كبير، وهو ما يعزز من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية موثوقة، بالنظر لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وإمكاناتها اللوجيستية الهائلة وما تتمتع به من مظاهر الأمن والاستقرار، بفضل صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما يتيح توطين الاستثمارات الأجنبية الرائدة عالميا، كاستثمار في الطاقات المتجددة وصناعة السيارات ويساعد على بلورة معالم اقتصاد مستدام في المنطقة.

5 - Groupe d'Action Financière.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الحكامة المؤسسية والخبرات الاقتصادية التي راكمتها بلادنا يجب علينا تطويرها وترسيخها، في أفق التغلب على تحديات الإصلاح مستقبلا، وهو ما يتطلب الرقي بالحوار المتبادل بيننا، لتعزيز الثقة وتكريس مؤسساتنا التمثيلية كفضاء للاقتراح البناء والمساهمة الإيجابية وألا نترك الاعتبار السياسية الضيقة تهيمن على نموذجنا الديمقراطي. فالانسياق وراء حملات التشويش الممنهج وتبخيس الجهود الوطنية لن يكون أبدا سلوكا سياسيا مسؤولا، في وقت نحتاج فيه إلى صناعة الحلول عوض الاستثمار في لغة التشاؤم وممارسة التغليب، ذلك أن مقاربتنا لتفعيل الاختيار الديمقراطي يجب أن تترجم حرصنا الجماعي، أغلبية ومعارضة، على الرفع من حكمة تدبير السياسات في علاقتها المباشرة مع قضايا وانشغالات المجتمع المغربي، على نحو يجعلنا نستشرف مغرب المستقبل بكثير من الحكمة والجدية.

والسلام عليكم ورحمة الله.



تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين

تعقيب المستشار السيد مصطفى الميسوري

عن فريق التجمع الوطني للأحرار

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشرف، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بالتفاعل مع جوابكم حول موضوع «المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب».

وقبل أن نشرع في مناقشة الخطوط العريضة لجوابكم السيد رئيس الحكومة المحترم، يسعدني أن أهنئ بلادنا على نجاحها في إقرار واحد من أهم القوانين التي نادت بها مختلف دساتير المملكة، وسعت لتحقيقها، لاسيما وأن الفصل 86 من دستور 2011 يفرض تقديم جميع القوانين التنظيمية قبل متم الولاية التشريعية الموالية.

وإذ نثمن عاليا المجهود الذي بذله جميع الفرقاء والمتدخلون للمصادقة على هذا القانون الاستراتيجي بالنسبة للاستقرار الاجتماعي وإنجاح الخيار التنموي الاستثماري الذي تتبناه بلادنا، فإننا نؤكد داخل فريقنا بأن التاريخ سيبقى شاهدا على هذا الإنجاز غير المسبوق.

إن النجاح في المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب هو الدليل على تماسك الأغلبية، بل هو الصخرة التي انكسرت عليها تبوّات أولئك الذين يروجون لانفراط عقد الأغلبية، وهو ما يؤكد أن الانسجام الحكومي وما يجمع أغليبتنا هو أعمق وأمتن من مجرد أوهام، بل هو التزام صريح، السيد الرئيس، يجد أسسه العميقة في خروجنا جميعا متوافقين في مختلف التشريعات التي صادق عليها البرلمان، وفي كل السياسات العمومية التي قامت الحكومة بتنفيذها، وفي التقائية مواقف الأغلبية تجاه مختلف القضايا الحيوية ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة؛

إن موضوعنا الذي نناقشه اليوم هو في الحقيقة تقييم لجملة من السياسات العمومية التي أطلقتها الحكومة، تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية. ففي هذا السياق سعت الحكومة إلى إطلاق إصلاحات عميقة تهم قطاعات اجتماعية واقتصادية، تجعل من المغرب ورشاً مفتوحاً وبلداً صاعداً.

وفي هذا الإطار، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، واستكمال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، عبر تعميم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، مع أداء الاشتراكات بالنسبة للأشخاص غير القادرين على الأداء، وهو ما يكلف المحفظة المالية للدولة حوالي 10 ملايين درهم، مع استحضار نجاح الحكومة في تنزيل البرنامج الملكي الطموح لدعم الاجتماعي المباشر، الذي يستفيد منه اليوم ما يناهز 4 ملايين أسرة، والذي خصصت له الحكومة أزيد من 25 مليار درهم سنوياً، وستصل ميزانيته إلى 29 مليار درهم خلال السنة المقبلة. وهي مناسبة لنتمن كذلك الثورة ذات الأبعاد المتعددة التي أطلقتها الحكومة في ما يتعلق بتأهيل المنظومة الصحية الوطنية بمختلف مكوناتها، وذلك من خلال تعزيز العرض الصحي وبناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية، وتأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية، دون إغفال تعزيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي من خلال تنزيل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية والرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي ورفع ميزانية القطاع لتبلغ هذه السنة 32.6 مليار درهم كرقم غير مسبوق.

هذا، دون أن ننسى المجهودات المقدرة التي تم القيام بها في ما يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتعليم، التي توليها الحكومة عناية خاصة، وهو ما يعكسه تخصيص 85.6 مليار درهم للقطاع برسم السنة المالية 2025، وهذا الرقم التاريخي السيد الرئيس، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مكانة التعليم في السياسة الحكومية، باعتباره مدخلاً أساسياً لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

وفي إطار ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، نستحضر كذلك مقاربة الحكومة في مجال السكن، والتي تترجمها عبر تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، بالموازاة مع تنزيل البرامج الرامية للقضاء على كل أشكال السكن غير اللائق.

وإذ نهئى الحكومة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها على مستوى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فإننا نشيد كذلك بالتزامها بإصلاح الضريبة على الدخل، مما مكن أزيد من 4 ملايين من الموظفين والأجراء من زيادات معتبرة في أجورهم بداية من شهر يناير المنصرم. كما أن تعبئة غلاف مالي بحوالي 46 مليار درهم في أفق 2026 ككلفة للحوار الاجتماعي، بهدف الرفع من الأجور وتحسين الظروف المهنية والمعيشية للشغيلة شكل حلقة مهمة من حلقات الاهتمام بتحسين عيش المواطنين عموما.

السيد الرئيس؛

نشمن أيضا حرص الحكومة على اعتماد سياسات مبتكرة لدعم النمو الاقتصادي، مدعومة بتنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما من شأنه أن يعزز تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، ويدعم السيادة الوطنية في عدد من المجالات، وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي تؤكد مختلف مؤشرات الإيجابية رجاحة الاختيارات التي اتخذتها بلادنا طيلة الـ 25 سنة الأخيرة، من حكم جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، علاوة على العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة في ما يتعلق بتدبير إشكالية الماء ذات الطابع الاستراتيجي، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية، من خلال الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب 2020 - 2027.

دون إغفال، السيد الرئيس، الإشادة بالتحويلات الانتقالية التي تقودها في ما يتعلق بتبني جيل جديد من الاستراتيجيات المبتكرة، على غرار مواصلة تنزيل استراتيجية «الجيل الأخضر» في القطاع الفلاحي والمشاريع المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والتحول نحو الطاقات النظيفة. إضافة إلى تنزيل الاستراتيجية الرقمية «المغرب الرقمي-2030»، وإطلاق مبادرات طموحة لفائدة الشباب وتبني خارطة الطريق السياحية 2023 - 2026، التي ساهمت في تبوء بلادنا المرتبة الأولى إفريقيا في جلب السياح بعد استقطابها لـ 17.4 مليون سائح السنة الماضية، كرقم قياسي وغير مسبوق. مع استحضار الأهمية الخاصة التي توليها الحكومة لتنفيذ مختلف المشاريع المرتبطة باحتضان بلادنا للمواعيد الرياضية الكبرى القارية منها والعالمية، خاصة المرتبطة بتعزيز وتطوير البنيات التحتية الطرقية، والسككية والمينائية والمطارية والرياضية والسياحية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن هذا التراكم الإيجابي والمستمر للمؤشرات الاقتصادية والمالية لبلادنا تعزز بشكل ملحوظ منذ خروج بلادنا من تداعيات جائحة «كوفيد-19»، رغم حالة الالايقين التي طبعت الاقتصادات العالمية واقتصاد المجموعات الشريكة للمغرب، خصوصا الفضاء الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الأول للمملكة.

وفي هذا السياق المثمر، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نهني الحكومة، على منهجية اشتغالها، ورجاحة الاختيارات السياسية والتدبيرية التي مكنت من:

- ✓ ضبط مؤشرات المديونية والتحكم فيها إلى حوالي 69 % بعدما كانت تفوق 72 % من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ ارتفاع المداخل الضريبية بنسبة 37.6 % خلال سنة 2024؛
- ✓ وتراجع عجز الميزانية إلى ما دون 4 % سنة 2024، بعدما تجاوز 7 % سنة 2020؛
- ✓ ضمان الاستدامة المالية لمختلف البرامج الحكومية التي تم إطلاقها؛
- ✓ والتقليص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتكريس المقاربة المجالية.

فبفضل هذه الدينامية الحكومية غير المسبوقة في التاريخ السياسي المغربي، أضحت المملكة اليوم نموذجا يحتدى به في جلب الاستثمارات، بفضل استقرارها الاجتماعي والسياسي والتطور الكبير لتجهيزات البنية التحتية المعلوماتية والرقمية، وتحسن المنظومة التشريعية والمؤسسية. بالإضافة إلى الثقة المتبادلة التي تجمع بلادنا مع الشركاء الدوليين، حيث صارت المملكة منصة ذات جاذبية للاستثمارات الدولية والوطنية، بفضل دينامية اللجنة الوطنية للاستثمار التي تتواصل بجرأة كبيرة وغير مسبوقة، فمنذ انطلاق هذه الولاية الحكومية عقدت اللجنة 14 اجتماعا، صادقت خلالها على 275 اتفاقية مشاريع استثمارية، بقيمة إجمالية تفوق 393 مليار درهم، تهم مختلف جهات المملكة، وهو ما من شأنه أن يخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل.

لذلك، فقد كان لمختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، التي تكلمتم عليها السيد رئيس الحكومة في مداخلتكم، وقع مباشر وأثر ملموس على:

- ✓ تصاعد نمو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛
- ✓ تموقع المغرب في خريطة المهن العالية بفضل احتضانه لمنشآت صناعية تشمل

صناعة الطائرات والسيارات والطاقت المتجددة، مع الانفتاح والتوسع على مختلف المنظومات الصناعية الجديدة التي تراعى فيها الخصوصية المجالية؛
✓ ارتفاع حجم الصادرات الوطنية، نتيجة الأداء الجيد لقطاعات صناعة السيارات والفوسفاط ومشتقاته، والنسيج والألبسة والقطاع الإلكتروني؛
✓ ارتفاع حجم المبادلات التجارية مع الدول الأطلسية والإفريقية ومع الشركاء التقليديين للمملكة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إننا واعدون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن الحكومة تستثمر بنجاحة كبيرة في الزمن التتموي، بعيدا عن إكراهات الظرف الانتخابي ودون اصطفايات سياسية ضيقة، وهو ما جعلها ترفع من سقف طموحنا الجماعي، من خلال التنزيل المحكم لكل الإصلاحات الهيكلية، التي ما فتئ ينتظرها المواطنات والمواطنون، والتي تتقاطع مع مختلف التعليمات والتوجيهات السامية لجلالة الملك، حفظه الله ونصره.

وإذ أحيي عاليا اشتغال الحكومة بنكران للذات في إطار سعيها لكسب مختلف الرهانات الوطنية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنني لن أبالغ إذا قلت لكم أن المغاربة جميعا يلمسون الأثر الإيجابي للاختيارات الاجتماعية والاقتصادية لعمل هذه الحكومة، التي تضع مصالح بلادنا وكرامة المواطنات والمواطنين على رأس أولوياتها. فمختلف المؤشرات والأرقام، سواء التي تحدثنا عنها أو التي جاءت في مداخلتكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أرقام عنيدة لا تقبل أن تُطَوَّعَ، وهي الأرقام التي كان لها الفضل في تعزيز المكانة الريادية للمغرب، وهي الأرقام نفسها التي جعلت منظومتنا الاقتصادية تعرف تحولات إيجابية، من خلال الانتقال من نمط اقتصادي محدود الأثر إلى اقتصاد عصري تنافسي، يخلق الثروة ذات القيمة المضافة المرتفعة، ليسهم في توزيع أثرها على مختلف الفئات الاجتماعية، رغم الإكراهات الظرفية والمناخية الصعبة، التي لولاها لتجاوز معدل النمو الاقتصادي 7 %.

السيد الرئيس؛

أود في ختام هذه المداخلة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أؤكد على دعمنا التام لمختلف الإصلاحات الهيكلية التي تقودها الحكومة، ليس لأننا ننتمي إلى أغلبية تربطها علاقة تعاقدية مسؤولية بالحكومة، بل لأننا ندرك المنجزات الإيجابية التي تم

تحقيقها في عهدها، منجزات ناطقة بلغة الأرقام التي لا تقبل التدليس ولا التبخيس، وذلك رغم الظرفية الصعبة التي تحملت فيها المسؤولية، وهو ما مكن بلادنا، من تعزيز تموقعها كقوة صاعدة، حوّلت التحديات إلى فرص، وقَدَّمتْ الأجوبة الضرورية لمتطلبات المرحلة، لتكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، نصره الله، وانتظارات عموم المغاربة.

وفي محكم كتابه قال الله سبحانه وتعالى: «إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا».

صدق الله مولانا العظيم. ونحن على يقين، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن قلبكم مليء بالخير والحب لهذا الوطن وملك البلاد.

وفقكم الله لما فيه خير الصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين أعزه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة العامة التي يخصصها مجلسنا الموقر لموضوع دقيق يتعلق بـ « المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب »، في لحظة دستورية هامة، تكرر المكانة المتميزة لمؤسستنا، كمؤسسة تشريعية حريصة على لعب أدوارها الكاملة في مراقبة عمل الحكومة، وفي الدفاع عن جميع قضايانا الوطنية الراسخة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

قبل تطرقنا لموضوع المؤشرات الاقتصادية والمالية، نود في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نتوقف عند الموضوع الثاني المتعلق بالمكانة الدولية المتميزة التي تحظى بها بلادنا، ثقافيا، وسياسيا واقتصاديا، بفضل الإرادة الإصلاحية الحكيمة التي يقود بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره قضايا الداخلية والخارجية، وبفضل حضوره الدبلوماسي العميق والرزين داخل القضايا الخلافية الدولية، وهو حضور متميز تشهد به كذلك القوى العظمى، وآخرها ما صدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة في شخص وزير الخارجية الإثنى الماضي، الذي أشاد صراحة بالدور القيادي لصاحب الجلالة من أجل النهوض بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وكذا بالدور الريادي للمغرب في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين.

السيد الرئيس المحترم؛

إن سمعة بلادنا المتميزة دوليا، ليست في حاجة لمن يشهد بها، فهي مكانة محترمة بنيت على أسس الجدية والصدق في علاقاتنا الدولية، عبر قيم مغربية عريقة

وحكيمة، تلتصق على ثقافة الرعونة والطيش التي لايزال البعض يحاول بها التشويش على مصالحنا الوطنية وعلى علاقات الصداقة المتميزة التي تجمعنا بالقوى الدولية، ولعل أبرزها مصادقة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الأربعاء الماضي على منح بلادنا صلاحيات جديدة وواسعة، تمكنها من مشاركة كاملة في أعمال هذه المؤسسة الأوروبية الهامة، في ثقة واحترام جديدين اكتسبتهما المملكة المغربية عن جدارة واستحقاق كشريك موثوق به بالنسبة للقارة الأوروبية وللعالم بأسره، والذي حولها شرف رئاسة مجلس حقوق الإنسان، لكونها أرض للسلام وللتعايش، يحجها ضيوف كبار من قبيل الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني، والمنظمات الدولية العتيدة التي جعلت من بلادنا محطة لعقد ملتقياتها ومؤتمراتها الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي والانتربول وغيرهم.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يمكن أن نتحدث عن المكانة المحترمة لبلادنا على المستوى الدولي دون الاعتراف بما تلعبه الثقافة المغربية العريقة والهوية الوطنية متعددة الروافد على الساحة الدولية، منوهين في هذا المجال بكل الجهود التي بذلها قطاع الثقافة خلال السنتين الماضيتين، والتي أثمرت تحصين التراث المغربي وترويجه وتحسين وتعزيز صورته دوليا، وكسب معارك المحاولات البئيسة للسطو عليه.

كما لا يمكن أن نتحدث عن صورة بلادنا الدولية دون الاعتراف بالأدوار الهامة التي تلعبها الجالية المغربية في الدفاع عن قضايا بلادنا، وفي تنمية وطننا، وكذلك الدبلوماسية الأمنية الموازية التي تقوم بها أجهزة الأمن ببلادنا على المستوى الدولي وعلاقات تعاونها الدولية التي مكنت بلادنا من احترام دولي كبير في هذا المجال، ومن حصد الثقة الدولية المتميزة المجسدة في نيل بلادنا عن جدارة منصب نيابة رئاسة منظمة الانتربول.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن تثنين صورة بلادنا وتعزيز مكانتها المشرقة دوليا، عمل مستمر ودؤوب، تضحية جسيمة، ومسؤولية الجميع، جالية مغربية، وسفراء، ومسؤولين، ومجتمع مدني، ورياضيين، ووزراء، وبرلمانيين ومنتخبين وغيرهم... لذلك لن ندخر جهدا، داخل حزب الأصالة والمعاصرة، من أجل الحفاظ على صورة بلادنا وتحسين مكانتها المتميزة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

بالعودة للشق الأول من موضوع جلستنا اليوم المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والمالية للحكومة الحالية، فلا يمكننا إلا تثمين التطور والتقدم الكبير الذي حققناه على مستوى هذه الأرقام، التي لا يمكن أن ينكر تطورها وتقدمها إلا جاحد، أو من أتعبه طول انتظار فشل هذه الحكومة وكسر إرادتها الإصلاحية وتراجع الشعبية المتزايدة لمكوناتها. فهي أرقام ونتائج باهرة - كما بسطتموها السيد رئيس الحكومة - قوتها لا تكمن في ارتفاع مؤشراتنا فقط، بل تتجسد في السياق الذي تحققت فيه، وفي الظروف الصعبة التي أبدعت فيها الحلول والتدابير لمواجهة المستجدات، وفي نفس الوقت الاستمرار في الوفاء بتنزيل الأوراش الاستراتيجية والبرنامج الحكومي المتميز الذي شمل مجموعة من القضايا، لعل أهمها قضايا الشغيلة. وهنا ننوه بالأجواء الإيجابية والتوازن والتوافق الذي طبع مناقشة القانون التنظيمي للإضراب بمجلسنا الموقر.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا خير في أية أرقام اقتصادية ومالية إن لم يكن لها وقع اجتماعي مباشر على حياة المواطنين والمواطنات، لذلك يحق لكم كحكومة ولنا كأغلبية الافتخار ببرنامج الدعم المباشر للسكن، الذي لم يساعد المواطنين والمواطنات على اكتساب سكن لائق فقط، بل كان له الوقع الكبير في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للقطاع وتحريك أنشطة البناء، بدءاً من استخراج المواد البنائية ووصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتسويق والبيع. وتبين مؤشرات القطاع مدى نجاح هذا البرنامج، حيث ارتفعت أرقام مبيعات الإسمنت بـ 9.45 % خلال سنة 2024، وارتفعت قروض السكن بنسبة 1.7 % وارتفعت القروض الموجهة للمنعشين بـ 7.2 %، وقد استفاد أكثر من 35 ألف مواطن من هذا الدعم. وهذا دليل راسخ على التعاطي الشعبي الكبير مع البرامج التي يلمس فيها المغاربة الشفافية والمعقول.

كما لا ننسى أن البرنامج مكن من فتح السوق أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن توفير عرض سكني متنوع ومتلائم مع مختلف حاجيات المغاربة، ولعل نجاح البرنامج يرجع بشكل كبير إلى حكامته الجيدة من خلال مشاركة مختلف الفرقاء، حيث لعبت رقمنة البرنامج دوراً مهماً في تبادل المعطيات مع مختلف المتدخلين لتقليص مدة معالجة الطلبات وتسهيل الإجراءات للمواطنين الراغبين من الاستفادة من البرنامج، سواء داخل أو خارج الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج مدن بدون صفيح كذلك يعتبر من بين البرامج الواعدة التي تكتسي حمولة اقتصادية ومالية مهمة، حيث من المرتقب أن يعود بالنفع على سوق العقار، إذ أنه سيتمكن من ضخ حوالي 36 مليار درهم من أجل معالجة وضعية ما يناهز 120 ألف أسرة قاطنة بدور الصفيح.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن التنزيل الأمثل للحكومة الحالية للمخططات والاستراتيجيات القطاعية هو الذي يعكس حقيقة المعطيات الاقتصادية والمؤشرات المالية المحققة، لذلك نشمن عاليا وبكل مسؤولية ما تحقق على هذا المستوى، ولتجويد وتطوير هذه الحصيلة نقدم التوصيات التالية:

أولاً: ضرورة الانكباب على معالجة بعض الاختلالات التي لاتزال تعيق الاستثمار ببلادنا، علما أن الاستثمار هو المدخل الأساسي لخلق فرص الشغل؛
ثانياً: نحدد التأكيد على ضرورة التواصل أكثر مع المواطنين والمواطنات لتوضيح هذه المنجزات غير المسبوقة، التي تتعرض لحمولات ممنهجة للتضليل وللتبخيس وللتشويه؛
ثالثاً: نطالب بجهود دعم إضافية واستثنائية للعالم القروي، وبالموازاة مع ذلك لابد من حكمة قوية لتحسين هذه المساعدات حتى يكون لها الوقع المباشر على المواطنين؛
رابعاً: من واقع الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي، ندعو إلى الانتباه إلى التحولات الجذرية التي تعرفها بعض الصناعات التي تواجه منافسات وصعوبات أكثر حدة مثل صناعة النسيج والصناعة التقليدية.

نقول هذه الملاحظات بشجاعة ومسؤولية، والتي لا تخفي عنا النتائج الباهرة التي حققتها الحكومة الحالية، بل لنا الثقة التامة في أن أعمالها سيعزز من حصيلة الحكومة، حتى تحقق ما يصبو إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره في مغرب مزدهر، آمن ومستقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد أحمد لخريف عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة موضوع «المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب»، وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية، يتجاوز في أبعاده حدود الأرقام والمعطيات التقنية، ليمس عمق النموذج التنموي الوطني وسياستنا العمومية الاقتصادية ومدى قدرتها على الاستجابة لطموحات وانتظارات المواطن المغربي، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني وما تفرضه التحديات الإقليمية والدولية من رهانات كبرى على بلادنا.

إن جلسة اليوم، السيد رئيس الحكومة، هي محطة أساسية لتقييم مدى صلابة الاختيارات الاقتصادية لهذه الحكومة، وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وترسيخ مكانة المغرب كقوة اقتصادية إقليمية ودولية، في ظل التحديات والرهانات الظرفية الدولية والوطنية، والتي تجعلنا أمام تحدي حقيقي لتقوية الاقتصاد الوطني، الذي يتطلب المزيد من الجرأة والفعالية والمزيد من الصلابة والمناعة، لمواجهة الأزمات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة.

لذلك، فمناقشتنا اليوم للمؤشرات الاقتصادية والمالية هي - في تقديرنا - ليست مجرد مناقشة وحديث عن المعطيات والأرقام المتضمنة في التقرير الحكومي، بل هي انعكاس للحياة اليومية وللقدرة الشرائية للمواطنين، وهي تقييم حقيقي للتجربة المتميزة لهذه الحكومة في تعزيز استقلالية الاقتصاد الوطني وتكريس ريادته الإقليمية، وهي قبل هذا وذاك استشراف للأفق لمستقبل هذه الأمة العريقة.

وحق لنا، السيد رئيس الحكومة، في الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال أن نعتز بما تحقّق من منجزات من موقعنا كشريك ظل دوماً وفيما لمسؤوليته الوطنية، مخلصاً لالتزاماته، صادقاً في تعاقداته، قوياً في مواقفه، مدافعاً عن قضايا هذا الوطن والمواطنين. وما عرضكم القيم اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، والمعطيات التي تفضلتم بها إلا تجلي من تجليات هذا التعاون والعمل الدؤوب للحكومة واتخاذ القرارات الجريئة لمصلحة المواطنين والمواطنات، ومؤشر كذلك دال على الجهود المبذولة لتعزيز السيادة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، التي مكنت بلادنا من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى، رغم الأزمات المتتالية، التي طبعت السياق الدولي وأرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي والوطني.

والمؤشرات الدالة على ذلك والمؤكد له عديدة، منها، السيد رئيس الحكومة، على سبيل المثال: مواجهة تحديات التحولات المناخية، وما نجم عنه من جفاف أثر على القطاع الفلاحي وتسبب في إجهاد مائي كبير، حيث نسجل لهذه الحكومة:

- أولاً، قدرتها على إيلاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية واهتمام؛
- ثانياً، المغرب أول وجهة سياحية في إفريقيا، حسب منظمة الأمم المتحدة للسياحة سنة 2024؛
- ثالثاً، المغرب البلد الإفريقي الوحيد المستوفي لشروط الاستفادة من تسهيلات الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي، وهو ما يعكس صلابة الاقتصاد المغربي وقدرته على مواجهة الصدمات؛
- رابعاً، المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA⁶)؛
- خامساً، المرتبة الرابعة عالمياً في ما يخص تحسين بيئة الأعمال خلال العشرين سنة الماضية؛
- سادساً، الارتفاع المسجل في نمو الصادرات وبصفة خاصة قطاع السيارات والطيران والإلكترونيك.

وهذه الأرقام والمؤشرات، السيد رئيس الحكومة، هي غيض من فيض، وهي معطيات أقل ما يقال عنها أنها تتسم فعلاً بالصدق.

6 - Moyen Orient et Afrique du Nord.

السيد رئيس الحكومة؛

مع كل ما تحقق، هناك تمة سؤال يجب أن نستحضره وأن يشغلنا ليل نهار بجرأة ومسؤولية وبالموضوعية اللازمة، هل وصلت ثمار هذه الإنجازات الكبرى إلى المواطن؟ هل وجد المغربي في معيشه اليومي ما يؤكد أن اقتصاد بلادنا قوي ومتين؟ هل شعر الشباب الباحث عن فرصة شغل، بأن وطنه المغرب يسير فعلا نحو تنمية عادلة ومنصفة؟

الجواب، السيد رئيس الحكومة، نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مقتنعون بأن ما أنجز من طرف هذه الحكومة لم يكن له أن يتحقق لولا كفاءة القطاعات الوزارية والإرادة القوية لهذه الحكومة، على إبداع وسن برامج اقتصادية واجتماعية، تنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. لكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعيدا كل البعد عن الكلام ومجد الخطابة المشحون تارة بالعواطف، علينا جميعا، وأقول جميعنا كمكونات لهذه الحكومة، أن نستحضر هذه الأسئلة، ونعد العدة اللازمة، سعيا وراء فعالية أكثر، استجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات، حسب المتطلبات الذاتية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

من موقعنا في الأغلبية الحكومية، نجدد لكم انخراطنا الكامل في كل المبادرات الهادفة إلى ترصيد وتطوير النجاعة التي حققناها على كافة المستويات، بما فيها قضية وحدتنا الترابية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، علاوة على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتقوية تنافسية المغرب ومناعته ومواجهة الأزمات، من أجل اقتصاد قوي عادل، منتج، منصف، ومتحرر وقادر على تحقيق تطلعات الشعب المغربي في التنمية.

وفي هذا الإطار، وقبل الختام، أستحضر ما جاء في الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد في 29 يوليوز 2024، حيث قال، حفظه الله: «إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل، إلا أن التحديات التي تواجهها بلادنا تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة وإبداع الحلول والحكمة في التدبير». انتهى كلام جلالة الملك.

تعقيب المستشار السيد نبيل اليزيدي عن الفريق الحركي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إن مناقشة هذا الموضوع في هذه الظرفية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وفي السياق الاقتصادي الدولي الذي يتميز بعدم الاستقرار والتقلب يعتبر ذا أهمية كبرى، إذا أخذنا بعين الاعتبار الدورة الاقتصادية التي يتفاعل داخلها ما هو اقتصادي بما هو سياسي واجتماعي.

وإذا كانت بلادنا، السيد رئيس الحكومة، قد استطاعت أن تضمن لنفسها شراكة استراتيجية على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي، كما أصبحت بسبب مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وبدعامة حقوقية وأمنية مركزا للاستثمار الخارجي، فإن الأمر ليس كذلك عندما نتحدث عن المؤشرات الاقتصادية والمالية، والتي بتشخيصها وتقييمها يتبين لنا أننا أمام اقتصاد وطني محدود يظهر من خلال مؤشرين:

المؤشر الأول، هو المؤشر الماكرو اقتصادي أو الاقتصاد الكلي، والذي نتحدث فيه عن نظرة إجمالية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن نناقشه من خلال مجموعة من النقاط مثل النمو، التضخم، الدين الخارجي، الاستثمار العمومي، الاستثمار الخارجي، والصادرات، وهي مؤشرات، حتى لا نبخس الحكومة حقها، نجحت فيها بشكل نسبي ومحدود، بمساعدة مؤسسات الدولة، ولكن للأسف الشديد ظلت بعيدة عن المعدلات التي وعدت بها الحكومة المواطن المغربي في جميع برامجها وتصريحاتها، كما هو الحال بالنسبة لمعدل النمو الذي وعدت الحكومة بأن تصل به إلى 3.7 في السنة الماضية لتحقيق 2.9 فقط، كما أن الدين الخارجي، السيد رئيس الحكومة، يشكل أو يثير مجموعة من التساؤلات حول تبعية الاقتصاد الوطني لإملاءات المؤسسات الدولية؛

المؤشر الثاني، هو المؤشر الميكرو اقتصادي أو الاقتصاد الجزئي، والذي يتعلق بالمعيش اليومي للمواطن والذي هو مظهر من مظاهر إخفاقات الحكومة، ولنبين ذلك السيد رئيس الحكومة، سأتناول أو سأناقش معك هذا المؤشر من خلال ثلاث نقاط أو ثلاث مؤشرات هي:

أولاً: البطالة، ونلاحظ، أنها تثير إشكاليين رئيسيين: الأول أن الحكومة ظلت لسنوات تتمسك بأن نسبة البطالة هي 13 % لتفاجأ بعد الإحصاء العام الأخير أن البطالة هي 21 %؛

الإشكال الثاني، أننا عندما نتحدث عن معدلات البطالة الفتوية نفاجأ بأن النسبة عند الشباب تصل إلى 35 %، وعند حاملي الشهادات تتجاوز 20 %؛

مؤشر الفقر، حيث وصل عدد الفقراء في المغرب، السيد رئيس الحكومة، إلى 1.5 مليون خلال سنة 2022، بحسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، ورغم البرامج الحكومية والميزانيات الضخمة، فإن الأثر كان سلبياً وترتب عنه أن تزداد الطبقة البورجوازية غنى وتنتقل الطبقة المتوسطة إلى طبقة تعاني، ويصبح الفقير أكثر فقراً مما هو عليه الآن.

وإذا أضفنا إلى كل هذا، السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة عجزت عن محاربة الفساد وأن القطاع الفلاحي يعاني رغم مجموعة من البرامج، تأكد لنا أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد محدود كما سبق وأن أكدت.

من الجيد، السيد رئيس الحكومة، أن تكون السياسة القطاعية جزءاً من التنمية وأن نطور التكوين لخدم هذه السياسة في إطار الاقتصاد التنازلي أو ما يعرف عند رجال الاقتصاد بـ (Top-Down)، ولكن من الجيد جداً، السيد رئيس الحكومة، أن نقن الحرية الاقتصادية، وأن نعمل على تنمية الكفاءات لدى الشباب وأن نؤهله لولوج سوق العمل وأن نشجع حرية المبادرة في إطار الاقتصاد العمودي أو التصاعدي أو ما يعرف عند رجال الاقتصاد بـ (Bottom-Up).

اليوم، السيد رئيس الحكومة، إذا كنا نريد أن نرفع المؤشرات الاقتصادية والمالية وأن نحقق العدالة المجالية، فإننا يجب أن نعتمد على الإنسان المغربي في إنشاء المقاولات وعندما أتحدث عن الإنسان المغربي، فإنني أتحدث عن مغاربة الداخل ومغاربة الخارج،

الذين يجب أن تعدل الحكومة من المقاربة التي تتعامل بها معهم، لذلك أمر جلالة الملك في خطابه الأخير أن تعاد هيكلة مؤسسات الجالية التي تتعامل معها.

في الأخير، أريد أن أذكر نفسي وأذكركم بتعريف جميل للاقتصاد عند الإغريق، كونه «فن تدبير البيت من أجل إسعاد العائلة»، والمغاربة السيد رئيس الحكومة وثقوا فيكم وفي الحكومة من أجل تدبير منزلهم، والسؤال يبقى: هل قمتم كحكومة بإسعاد المغاربة؟

سؤال لن أجيب عنه، ولكن سمعت مجموعة من المؤشرات تحدثتم عنها لسنة 2025، أتمنى أن تحدث وأن تتحقق، لأن المغاربة يستحقون أن يعيشوا بكرامة.

في انتظار تحقق هذه المؤشرات، السيد رئيس الحكومة، لا زلنا نتساءل في الفريق الحركي ونطرح السؤال الذي طرحه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد وهو: أين الثروة؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على الإنصات.

تعقيب المستشار السيد محمد أبا حنيبي عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة العامة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

والواقع، أننا نسعد دوماً بالمساهمة في هذه الجلسات الشهرية لما تشكله من فرصة لتعميق الحوار ما بين البرلمان والحكومة حول مواضيع بالغة الأهمية، من قبيل ما هو مطروح في جلستنا اليوم ويتعلق الأمر بموضوع «المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب».

لا يسعنا بداية إلا الاعتزاز بالقيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والتي مكنت بلادنا من تبوأ مكانة بارزة على الصعيد الدولي وفي شتى المجالات، ونؤكد بهذه المناسبة تعبئتنا الدائمة وراء جلالته من أجل رفع التحديات والرهانات الكبرى التي تواجه بلادنا.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

لن نمل من التأكيد على منهجية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في التعاطي مع التدبير الحكومي منذ أكتوبر 2021، والتي ظلت ثابتة وواضحة عمادها الصدق وتقديم البدائل ولفت الأنظار إلى أماكن القصور لحل المشاكل القائمة والدفاع اليومي والدائم عن مصالح الشغيلة المغربية بعيداً عن المزايدات.

إن المؤشرات الاقتصادية والمالية التي حققتها بلادنا عززت من المكانة الدولية لبلادنا، كما أنها تؤكد صواب الاختيارات التي اعتمدتها الحكومة، لذلك وفي إطار الوضوح، فإننا لن نتوانى عن الاستمرار في دعمها، لا سيما في ظل استمرار وفائها لمخرجات الحوار الاجتماعي وتقوية الطبقة الشغيلة لمواجهة التحديات المعيشية التي تواجهها.

- وفي هذا الإطار، يهمننا في الاتحاد العام للشغالين التأكيد على العناصر التالية:
- نشيد بسير تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وندعو إلى مزيد من تخفيف العبء الجبائي على الطبقة الوسطى والطبقة الضعيفة؛
- ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة للتحكم في مسار عجز الميزانية، والتي عرفت تحسنا ملموسا خلال الفترة ما بين 2020 - 2024؛
- كما نؤكد على أهمية الاستمرار في بذل كل الجهود من أجل خفض مؤشر المديونية الذي عرف انخفاضا بمقدار نقطتين (2) ما بين سنتي 2022 و2023؛
- نتابع بكثير من الاهتمام المجهودات المبذولة من أجل التقليل التدريجي لعجز الميزانية وحصره في مستوى متحكم فيه، وندعو إلى مواصلة المجهودات المبذولة في هذا الإطار؛
- نؤكد أهمية مضامين خارطة الطريق 2023 - 2026 لتحسين مناخ الأعمال وندعو إلى الإسراع بتنزيل كافة مضامينه وذلك لتحسين المؤشرات ذات الصلة بمناخ الأعمال؛
- نشم كذلك سير تنزيل القانون المتعلق بالتمويلات المبتكرة، باعتبارها آلية جديدة لتدبير الوعاء العقاري للدولة، خصوصا أن هذه التمويلات لا توجه للاستغلال، بل للاستثمار.

في ظل التقلبات الدولية والاضطرابات والحروب، علينا دوما أن نضع أمامنا دعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى العمل على ضمان السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية، وهي الدعوة التي أكدت التطورات التي عرفها العالم خلال السنة الماضية والتي يجب أن نجعل من الانكباب على تنفيذها أولوية.

إن صمود بلادنا أمام الصدمات الدولية في السنوات الأخيرة وتمكنها من التكيف مع التحولات الدولية الراهنة، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ للعديد من المؤشرات المالية والاقتصادية الذي أقرت به العديد من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية،

يؤكد صواب الاختيارات التي تبذلها بلادنا بفضل التوجيهات الملكية السامية، كما يؤكد صواب السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، التي تم اعتمادها والتي عكستها بوضوح مضامين قوانين المالية الأربعة الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

في غمرة استعدادات بلادنا لاحتضان العديد من التظاهرات القارية والدولية، وفي ظل العديد من الأوراش التنموية المفتوحة في العديد من المجالات، لا يخامرنا شك أن بلادنا ستتمكن من الاستمرار في تعزيز مكانتها الدولية، لا سيما في ظل الانتصارات الدبلوماسية المتزايدة التي حققتها بلادنا.

إن ما يعزز من هذه المكانة الدولية الرائدة، ليس فقط هذه المؤشرات الاقتصادية والمالية المحققة، ولكن أيضا قدرة بلادنا المتجددة على أن تظل نموذجا للتطور الديمقراطي والتنمية في المنطقة، وقدرتها أيضا على مباشرة الإصلاحات المجتمعية العميقة بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

إن السياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة والرامية إلى المساهمة في تحقيق نموذج اقتصادي قوي ومستدام هو نهج مهم وأساسي، ويتعين أن يتم في إطار الحرص على ترشيد النفقات العمومية.

ونثمن في هذا الإطار، التدبير المحكم الذي يسم المالية العمومية في بلادنا وهو التدبير الذي مكن من توفير هوامش ميزانية مهمة ساهمت بشكل مباشر في تمويل الأوراش الاجتماعية ولا سيما ما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

ونعتبر، في الاتحاد العام للشغالين، أن هذه المؤشرات المالية والاقتصادية المهمة المسجلة، يجب أن تنعكس على الوضعية المعيشية للمواطنين والمواطنات، وخصوصا الطبقة الشغيلة، والتي لئن كانت قد استفادت من هذه الحكومة من دعم غير مسبوق، إلا أننا نتطلع إلى المزيد.

وشكرا.

تعقيب المستشار السيد سماعيل العالوي عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلقة بـ «المؤشرات المالية والاقتصادية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب».

إن التحولات الكبرى في النظام المالي العالمي، وتنامي الاتجاه نحو التمويل الأخضر والمستدام، وتسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي، تضع بلادنا أمام تحديات هيكلية وتستوجب استجابة سريعة وفعالة.

كما أن المنافسة المتزايدة بين الأقطاب الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا والشرق الأوسط تفرض علينا تطوير أدواتنا المالية وتعزيز قدراتنا التنافسية، فدول الجوار الشمالي تسابق الزمن لتطوير أسواقها المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وعلى المستوى الوطني، يجد المواطن المغربي نفسه أمام تحديات كبيرة منها ضعف فرص الشغل، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، كالحضروات، والدجاج، دون الحديث عن اللحوم التي وصل ثمنها إلى مستويات قياسية. وهو ما انعكس على حياة المواطنين والمواطنات وعلى قدرتهم الشرائية، وتسبب في ضغوطات نفسية كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق، مع عزوف فئة من الشباب عن الزواج، وعدم قدرة فئة أخرى على تكاليفه.

وهذا ما يبين فشل الحكومة في مواجهة الأزمات، ويبين كذلك محدودية السياسات المالية التي تتبعها الحكومة في معالجة كل التحديات التي يواجهها اقتصاد بلادنا.

وبالمناسبة، لا يمكنني السيد رئيس الحكومة، أن أتجاوز الحديث عن قطاع الفلاحة الذي كنتم تتحملون مسؤولية تدبيره، من خلال إشرافكم على تنزيل مخطط «المغرب الأخضر» الذي تسبب في استنزاف الفرشة المائية.

ونشير، السيد الرئيس، أن بعض الأشخاص الذين استفادوا من الدعم بفضل هذا المخطط، استفادوا من المالية العمومية دون تقديم مقابل يذكر، كما لم يحقق المخطط الأمن الغذائي ولم يساهم في تحسين دخل الفلاح الصغير والمتوسط.

السيد رئيس الحكومة؛

يجب التريث والتفكير في العواقب قبل اتخاذ القرارات. لقد اعتمدتم استراتيجية «الجيل الأخضر 2020 - 2030» بعد فشل «المخطط الأخضر» لكن هذه الاستراتيجية بدورها لم تحقق النتائج المرجوة، وأؤكد لكم بأنكم بطريقة التدبير الذي تهجونه لم ولن تحققوا الأهداف المتوقعة.

السيد رئيس الحكومة؛

تكشف المؤشرات المالية اليوم عن اختلالات تستدعي المساءلة والمحاسبة، فعجز الميزانية يعرف تزايداً مستمراً سنة تلو الأخرى، وكذلك الديون، وهو ما يضرب في التوقعات الحكومية المتفائلة وفي تصريحاتكم التي تتغنون بها، ويضع المالية العمومية في خطر حقيقي غير مسبوق، ويحد من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والحيوية، ويجعل مستقبل الأجيال القادمة غامضاً نسأل الله خيراً.

وفي سياق الاستدامة المالية نلاحظ غياب الرؤية الاستراتيجية في تدبير وتوزيع عادل للمشاريع الكبرى على جميع جهات المملكة بدون استثناء، فكيف لحكومتكم ضمان التمويل المستدام لتنظيم كأس العالم 2030، سواء أنتم أم الحكومة التي تليكم، وإنجاز مشاريع البنية التحتية الضخمة في ظل هذا العجز المتفاقم.

السيد رئيس الحكومة؛

إن التحديات التي تواجهنا اليوم، كبيرة وعميقة، لكن الفرص المتاحة أكبر، منها تنظيم كأس العالم، ونستغل هذه الفرصة من أجل تحقيق إقلاع مندمج ومدمج لمختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بضرورة استفادة جميع فئات الشعب المغربي من التنمية.

وبالتالي، فنحن مطالبون بالعمل الجماعي الجاد، سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان أو المجالس المنتخبة، من أجل إعداد بلادنا لهذا الحدث الهام، وأن نبين العمق الحضاري والإنساني والتموي، إبرازاً لنجاح المسيرة التنموية، التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

شكراً.

تعقيب المستشار السيد محمد عموري عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الدستورية الهامة، التي تعكس التزام حكومتكم بالتفاعل مع مجلسنا الموقر بشأن القضايا الجوهرية لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

نجتمع اليوم في ظل سياق اقتصادي مليء بالتحديات، لكن بلدنا، بفضل رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع الحفاظ على توازنه الاقتصادي، حيث سجل نسبة نمو بلغت 3 % سنة 2024، رغم الصدمات الدولية المتتالية.

وبفضل التدابير المتخذة، تمكنا من السيطرة على التضخم عند مستوى أقل من 1 %، وتحسين المداخيل الجبائية التي ارتفعت بنسبة 14 % لتصل إلى حدود 300 مليار درهم، مما ساهم في تقليص عجز الميزانية إلى 3.9 % عند متم سنة 2024 كما أشرتم السيد الرئيس المحترم.

وعلاقة بهذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي، خصوصا عبر دمج القطاع غير المهيكل، بغرض الاستمرار في هذه الوتيرة الإيجابية وتعزيز استدامة المالية العمومية، والحد من المنافسة غير العادلة التي تهدد النسيج المقاولاتي المغربي.

كما شهدت معدلات ملء السدود ارتفاعاً بـ 5.2 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023، مما أعطى دفعة إيجابية للقطاع الفلاحي، وكلنا أمل أن تساهم مختلف

الإجراءات الداعمة لهذا القطاع، سواء في الري أو البذور أو الأسمدة في معالجة إشكالية التشغيل، التي تشكل أولوية بالنسبة لنا جميعا، بالإضافة إلى الإجراءات الجمركية والضريبية التي مكنت من استقرار أسعار مجموعة من المواد الأساسية.

وفي قطاع السياحة، حقق المغرب إنجازا استثنائيا سنة 2024، حيث استقبل أكثر من 17 مليون سائح، مع إطلاق مبادرات استثمارية رائدة مثل (GO SIYAHA) و(CAP HOSPITALITY)، مما يعزز مكانة بلدنا كوجهة عالمية متميزة.

أما على المستوى الاجتماعي، السيد الرئيس، فقد تمكنت بلادنا من توفير التغطية الصحية لـ 32 مليون مغربي، وإطلاق برنامج الدعم المباشر للسكن لصالح الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، إضافة إلى تحسين الدخل عبر الرفع من الأجور في قطاعات حيوية.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نشيد بقرار الحكومة، السيد الرئيس، بالرفع من أجور الموظفين وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل، بغلاف إجمالي يقدر بـ 45 مليار درهم، وهو إجراء مهم وغير مسبوق في إطار تنزيل الدولة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

كما أن جاذبية الاستثمارات الأجنبية باتت أكثر وضوحا، حيث تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 60 % من الارتفاع، بفضل المشاريع الصناعية الكبرى، خصوصا في مجال البطاريات وتكنولوجيات المستقبل.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إيماننا منا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بالدور الأساسي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في تعزيز التماسك الاجتماعي، فقد حرصنا على الوفاء بجميع التزاماتنا في الحوار الاجتماعي، بزيادة في الأجور بنسبة 30 % بالنسبة للحد الأدنى من الأجور (SMIG⁷) و35 % بالنسبة للحد الأدنى من الأجر الفلاحي (SMAG⁸) في حدود 2026، وهي إجراءات ملموسة تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للكفندرية العامة لمقاولات المغرب (CGEM⁹).

7 - Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

8 - Salaire Minimum Agricole Garanti.

9 - Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

رغم هذه الإنجازات، إلا أن تحقيق معدل نمو بنسبة 6 % الذي نطمح إليه يتطلب منا العمل أكثر على مجموعة من المحاور:

أولاً، تحفيز الاستثمار الخاص:

إن بلوغ هدف ثلثي الاستثمار الخاص بإجمالي 550 مليار درهم، يقتضي تجاوز التعقيدات الإدارية التي لاتزال تعرقل دينامية الاستثمار.

ثانياً، تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات:

ولا يمكن تحسين الإنتاجية دون إصلاح منظومة التكوين المهني المستمر، حيث أن معدل اعتماده لا يتجاوز 9 %، في حين يصل في بعض الدول المنافسة إلى 20 %، ولذا نطالب السيد الرئيس بضرورة تعجيل الإصلاح في هذا الباب.

ثالثاً، تحديث مدونة الشغل:

تعتبر مدونة الشغل عائقاً رئيسياً أمام التوظيف والنمو، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لذا، فإن مراجعة بعض بنودها سيساهم لا محالة في خلق فرص شغل جديدة وتحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الدولية، خاصة بعد التصويت التاريخي يوم أمس على القانون التنظيمي للإضراب، في انتظار إصلاح منظومة التقاعد التي أصبحت تكتسي طابع الاستعجال.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد، رئيس الحكومة المحترم، أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يظل شريكاً مسؤولاً، ملتزماً بمواكبة هذه الدينامية، من خلال العمل المشترك مع حكومتكم، حكومة الإصلاحات وكذلك حكومة المبادرات، لإنجاح مختلف الأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكراً لكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك

رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة؛

قد تكون بلادنا حققت مجموعة من الأرقام الإيجابية، كالتى أشرتكم إليها، لكن السؤال العريض، هو هل تنعكس هاته المؤشرات المالية والاقتصادية على تحسين أوضاع المواطن المغربي؟

فالواقع، للأسف، يظهر أن هذا التطور لا ينعكس بشكل قوي على الأجور وعلى مستوى الدخل الذي يؤرق فئات واسعة من الأجراء المقهورين، ولا على خلق فرص شغل بشكل يمتص آفة البطالة المستمرة في التصاعد، كما أكد ذلك الإحصاء العام للسكنى، ولا على حماية القدرة الشرائية للمواطنين، التي تظل جد متدنية بسبب الارتفاع الملهب التصاعدي في الأسعار، الذي يجعل الأجور تتآكل. كما أن هذا النمو لم ينجح في الحد من تفشي العمل غير المهيكل، حيث لا تزال أكثر من 60 % من القوى العاملة خارج نطاق الحماية الاجتماعية، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي. فما الجدوى من هذا النمو الاقتصادي إن لم تعمل الحكومة على توزيع عادل للخيرات؟

إضافة إلى ذلك، تحدثتم، السيد الرئيس، عن التحسن الملحوظ في المداخيل الضريبية وارتفاع الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يدفعنا إلى إثارة إشكالية الاعدالة التي يتسم بها نظامنا الضريبي بسبب اتساع الفجوة بين الضرائب المفروضة على الأجور وتلك المفروضة على الأرباح الرأسمالية. فالأجراء وحدهم، الفئة الأكثر تحملا للعبء الضريبي، حيث 74 % من الضريبة على الدخل للأجراء تقتطع من المنبع، في حين أن الشركات الكبرى وبعض القطاعات الأكثر ربحية لا تؤدي أرباحها الضريبية.

وإلى اليوم لم تستجب الحكومة لمطلبنا العادل والمشروع في إصلاح ضريبي حقيقي يحقق العدالة الجبائية. كما أن ارتفاع المديونية العمومية التي تجاوزت 70 % من الناتج الداخلي الخام يشكل عبئا ثقيلا على المالية العامة ويبرهن الاستقلال الاقتصادي الوطني.

ولا شك، السيد الرئيس، أن تعزيز الاستثمارات الأجنبية وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع دول وتكتلات اقتصادية كبيرة، يعكس الصورة الإيجابية للمغرب على المستوى الدولي، لكن السؤال المطروح: هل يتم ذلك وفق رؤية تحقق مصلحتي الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة على حد سواء؟

السيد الرئيس؛

إن تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي، لا ينبغي أن تكون على حساب الحد الأدنى للأجر، والأجور عموماً، والتفاوضي عن طرد العمال، وتقليص ساعات عملهم، وعدد الأيام المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وضرب حقهم في التنظيم النقابي وممارسة حقوقهم النقابية، وفي مقدمتها الحق في الإضراب، علماً أنه فقط وحسب التصريحات الرسمية لكاتب الدولة لحكومتمكم في الشغل، فـ 17 % من مجموع الإضرابات المسجلة سنوياً راجع لعدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، والأکید أن 67 % منها نتيجة عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل والتشريعات الاجتماعية.

ورغم فظاعة المعطيات، فضّلت الحكومة، في شخص وزيرها في الشغل، اغتيال الحق الدستوري والإنساني لممارسة الإضراب بأساليب ملتوية، أجهضت من خلالها منهجية الحوار الاجتماعي. وقد تم، مع سبق الإصرار والترصد، تهريب النقاش حول أهم القوانين الاجتماعية من طاولة الحوار الاجتماعي إلى البرلمان، في ضرب صارخ لمحضر الاتفاق الاجتماعي الموقع معكم، السيد رئيس الحكومة، من طرف الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن نجاح بلادنا لا يقاس بأرقام اقتصادية ومالية، بل يقاس بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل حكومة رفعت شعار الدولة الاجتماعية لضمان كرامة العيش.

إن الاتحاد المغربي للشغل، التنظيم النقابي الوطني التاريخي الأصيل والمستقل، يضع المصالح العليا لبلادنا فوق كل الاعتبارات، وسيبقى مستعداً لكل حوار اجتماعي بناء يفضي إلى تعاقدات ملزمة للرفعي بعالم الشغل.

والله ولي التوفيق.

شكراً لكم السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد عبد الحميد أبرشان عن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد أظهرت النشرة الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، المرتبطة بالفصل الثالث من سنة 2024، من خلال نتائج الحسابات الوطنية، أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تحسنا في معدل نموه بلغ 4.3 % عوض 3 % خلال نفس الفترة من سنة 2023. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 5.1 %، في حين عرف النشاط الفلاحي انخفاضا بنسبة 5.2 %، وشكل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني. كما عرف الطلب الداخلي تحسنا ملموسا بتسجيله خلال نفس الفصل ارتفاعا في معدل نموه بنسبة 6.3 % عوض 4.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2023، مساهما في النمو الاقتصادي ب 6.9 نقطة.

وهكذا، عرف معدل النمو الإجمالي لتكوين الاستثمار ارتفاعا ملموسا بنسبة 13.5 % عوض انخفاض بنسبة 3.5 % خلال الفصل الثالث من سنة 2023، مساهما في النمو الاقتصادي ب 3.7 نقطة بدل المساهمة السلبية ب 1.2 نقطة.

لكن في المقابل، السيد رئيس الحكومة، هناك مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية، حيث سجل حجم الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 12.9 %، عوض 8.6 % مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 6.9 نقطة عوض مساهمة سلبية بلغت 5 نقط خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ومن جهتها، سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 9.8 % بدل 7.2 %، مع مساهمة في النمو الاقتصادي بلغت 4.4 نقطة عوض 3.4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 2.5 نقطة عوض مساهمة سلبية قدرها 1.6 نقطة خلال السنة الماضية.

لكن عموما، السيد رئيس الحكومة، ورغم سياق دولي صعب ومعقد تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، وتوالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا، فقد حافظت المالية العمومية على صمودها، مسجلة على الخصوص تحسنا على مستوى عدة مؤشرات مرتبطة بالاقتصاد الوطني، أهمها ارتفاع مداخيل الميزانية العامة وتراجع نسبة العجز.

وهو ما أكدته التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي يتضح من خلاله أن النمو الاقتصادي سجل تحسنا، إذ انتقل من 1.5 % في سنة 2022 إلى 3.4 % سنة 2023.

حقيقة، أن المنجزات التي حققها المغرب على مستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا على مستوى التعاون، فضلا عن عمقه التاريخي والحضاري المتجذر، قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي.

هذه المكانة، السيد رئيس الحكومة، مرتبطة بتحدي أساسي اليوم، وهو ترصيد هذه المكاسب من أجل تعزيز متانة المالية العمومية وضمان استدامتها. لأن الظرفية الحالية تستدعي توفير الهوامش المالية الضرورية لضمان تمويل الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وفي مقدمتها تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية، التي تحظى برعاية خاصة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا إنجاز البرامج والمشاريع الموجهة للحد من آثار التقلبات المناخية وندرة التساقطات المطرية، فضلا عن متطلبات المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وكذا الاستعداد للالتزامات بلادنا المرتبطة باحتضان تظاهرات رياضية كبرى ذات أبعاد دولية.

شكرا.

تعقيب المستشار السيد خليهن الكرش عن المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

تنعقد هذه الجلسة والحكومة أغلقت الحوار والتفاوض ولم تحترم التزاماتها، وعملت على الإجهاز على أحد أهم الحقوق الأساسية للعمل النقابي بمصادرة الحق في الاضراب ضد أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، لهذا قررت الحركة النقابية إضرابا وطنيا غدا لمواجهة المس بالحقوق والحريات والمكتسبات الاجتماعية.

فأية تنمية اقتصادية ومالية وأية مكانة دولية دون احترام حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة أمام استمرار موجة الغلاء وتدمير القدرة الشرائية للمواطن المغربي وأمام استمرار تنامي الفساد والاحتكار والمضاربات، إنها تنمية تقوم على الاستغلال.

أما المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية والمالية، فيجب أن يكون محورها الإنسان والتنمية البشرية. نسجل في هذا الإطار، الرجة التي عرفتها القدرة الشرائية لمعظم المغاربة، حيث أن معدل التضخم بلغ ذروته ب 10.1 % في فبراير 2023 قبل أن يبدأ في النزول منذ الصيف الماضي.

إن المرحلة الحالية تستدعي توفير مخزون استراتيجي من الحبوب والمواد الأساسية لتفادي التقلبات في السوق العالمية والعمل على إدماج القطاع الفلاحي والإنتاج الغذائي في السياسة الصناعية للمغرب. ونسجل، في هذا الإطار، فشل مخطط «المغرب الأخضر» في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي، وكمثال على ذلك، وصول أسعار لحوم الدواجن إلى 28 درهم في الأسواق الوطنية.

كما نسجل التطبيق غير السليم لقرار تحرير قطاع المحروقات ونتأججه الكارثية على القدرة الشرائية للمغاربة، وعدم تفعيل القرار الحكومي وتوصيات مجلس المنافسة.

كما أن الإجراءات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2025 بمراجعة الضريبة على الدخل لم تواز استمرار ارتفاع الأسعار، مما يزيد من ضرب القدرة الشرائية لجميع المواطنين والمواطنات.

إن الاقتصاد والمالية المغربيين يعترضهما عائقان كبيران يتمثلان في: المديونية بشقيها الخارجي والداخلي، والتي تجاوزت حاجز 100 مليار دولار سنة 2023، متخطية نسبة 70 % من الناتج الداخلي الخام، مما يشكل ضغطا على التوازنات المالية والنقدية وسياسة الأسعار، وعجز الميزان التجاري الذي يعتبر من أكبر معدلات العجز في العالم، والذي يشكل مقياسا للتنافسية للاقتصاد المغربي ومستوى مردوديته وإنتاجيته، وقد بلغ سنة 2024 حوالي 306.47 مليار درهم، أي بارتفاع ب 17.3 % مقارنة بسنة 2023.

السيد رئيس الحكومة؛

إن تعزيز المكانة الدولية للمغرب لن تتأتى بالإجهاز على المكتسبات والحقوق التي راكمها الشعب المغربي منذ الاستقلال، وعلى رأسها الإجهاز على حق الإضراب وضرب الحريات النقابية.

إن الشغيلة المغربية هي المحور المركزي للاقتصاد الوطني، وبدونها لن تتحسن المؤشرات المالية والاقتصادية للمغرب. ولم يسجل التاريخ أن الشغيلة كانت سببا وراء طرد أي مستثمر، بل إن أسباب هروب المستثمرين هو الفساد الإداري والمالي ولوبي الفساد الاقتصادي، لذا كان الأحرى بالحكومة ألا تسحب قانون الإثراء غير المشروع، لأنه هو الضمانة لجلب الاستثمار الدولي، وألا تصدر حق الإضراب.

إن جلب الاستثمار يتطلب قضاء نزيها ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري والمالي.

ونؤكد أن مجموع هذه الإشكالات تستدعي تبني إصلاحات اقتصادية عميقة لتعزيز الإنتاجية وتقوية النسيج الصناعي.

وأخيرا، أدعوك السيد رئيس الحكومة وأدعو عبرك كل الوزراء للمشاركة غدا في الإضراب العام، تضامنا مع الشغيلة المغربية.

تعقيب المستشار السيد خالد السطي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على اعتزازنا بما حققته بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله، على مدى 25 سنة، في مجال التنمية والرياضة والسياحة وتطوير البنيات التحتية وتشجيع الاستثمار، وعلى مواصلة تعزيز مكانتها على المستوى القاري والدولي، باعتبارها شريكا موثوقا يمكن الاعتماد عليه، وهو ما مكن بلادنا من تجاوز مختلف الأزمات، كجائحة كورونا وزلزال الحوز.

السيد رئيس الحكومة؛

إن هذا الإيقاع الملكي المرتفع، وجد أمامه مع الأسف، إيقاعا حكوميا بطيئا، فحكومتكم لم تتمكن من الوفاء بعدد من التزاماتها، رغم المجهودات المبذولة. ومصادقا لقوله تعالى «ولا تبخسوا الناس أشياءهم» فإننا نقول أنكم، السيد الرئيس، حققت مؤشرات إيجابية، لكنها تبقى غير كافية، خصوصا ونحن على أبواب نهاية الولاية التشريعية، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، ونعتقد أنكم رفعت هذا الشعار، السيد رئيس الحكومة، كشعار مؤشر للمرحلة، وناظم لسياستكم العمومية والعامة، ولكن أقول لكم بكل مسؤولية وغير وطنية باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن سياستكم معاكسة للهدف والشعار الذي رفعتموه.

لذا، ندعوكم إلى إعادة تصحيح مسار سياستكم في هذا الاتجاه، فإنكم في الطريق الخطأ، الذي تؤدي كلفته البلد وعموم المواطنين. نذكركم هنا، السيد رئيس الحكومة، أن 8 مليون مغربي بدون تغطية صحية، ناهيك عن البطالة التي تمثل 21 %، وهو رقم دال، بالرغم من الوعود التي تخص مليون منصب شغل، في إطار برنامج «فرصة»

و«أوراش» اللذين فشلا كما فشل الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، وهو الحوار الذي كلف 45 مليار درهم، وهذا مجهود يحسب لكم، إلا أن لديكم ضعفا في التواصل يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي.

وأقول لكم، إننا نخوض يوم غد إن شاء الله الرحمن الرحيم، إضرابا وطنيا بقيادة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. هذا الإضراب، السيد رئيس الحكومة، يأتي احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية، وقمع الحريات النقابية ولأسباب أخرى، حيث نذكركم، السيد رئيس الحكومة مثلا بطرد شركة بطنجة لعمالها، لثاني مرة، ولم تفعلوا شيئا إزاء ذلك.

صحيح، لقد أقررتم زيادة مهمة في الأجور، لكنها تبخرت مع ارتفاع الأسعار.

في الختام، السيد رئيس الحكومة، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن زواج المال بالسلطة وتضارب المصالح وخنق الحقوق والحريات وضرب مؤسسات الوساطة من خلال إضعاف الأحزاب والنقابات، والتي كان آخرها تمرير قانون تكييلي للإضراب، دون مشاورات حقيقية مع المعنيين، وفي مقدمتهم النقابات، إن هذا الزواج المصلحي خطر على الدولة وعلى المجتمع.

والسلام عليكم.

**تعقيب رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا بد أن أفاعل معكم ومع مختلف المداخلات التي تقدمتم بها والتي تعكس الانخراط الجماعي والاهتمام المشترك الذي يميز المؤسسات الدستورية ببلادنا. وأنا متأكد أن كل مكونات هذا المجلس الموقر، لديها قناعة بأن بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح، رغم التحديات الظرفية المطروحة.

حضرات السيدات والسادة؛

أريد أن أؤكد لكم أنه في كل جلسة شهرية، لدي قناعة بأن هذه الحكومة، تقدم حصيلة مشجعة، رغم الاختلاف في بعض التصورات، لكن هذه هي الديمقراطية، وهذا هو تدبير الشأن العام.

تعلمون أن الموضوع الذي نحن بصدده لا يمكن أن يخضع لمنطق الأغلبية والمعارضة، لأنه يهم الاقتصاد الوطني والانتظارات المجتمعية على الصعيد الوطني. فبلادنا أمام مسار تنموي كبير، لذلك لا بد أن نجعل الحكامة من أولوياتنا.

فبعد أن كنا في التدبير الخاص بأزمة ما بعد الكوفيد، فإننا اليوم والحمد لله، وبفضل توجيهات سيدنا نصره الله، وبفضل كذلك المجهود الحكومي أصبحنا أمام خطاب الطموح والمستقبل، الشيء الذي يجعلنا مرتاحين للعمل الذي نقوم به. ومع نهاية هذه السنة، حيث سنكون قد قضينا نصف ولايتنا، فإن كل المؤشرات أخذت منحاسها الإيجابي نظرا للتقدم الذي تحقق في عدد من القطاعات الحيوية.

السيدات والسادة المستشارون؛

إن جميع النجاحات التي حققتها بلادنا تعكس الطموح والقيادة الملكية السامية خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، هذه الرؤية الملكية الحكيمة التي تركز على ثوابت واضحة تتطلع إلى المستقبل، هذه الرؤية التي أسست لمغرب الاستقرار والأمن وهيأت لمغرب الانفتاح والاقتصاد، وهذا ما أعطى المملكة المزيد من الثقة لدى مختلف الشركاء.

هنا أريد أن أؤكد على أن مقارنة ملكية بهذا الحجم من الرهانات تعطينا كحكومة القواعد الصلبة للانتقال نحو تحقيق مغرب المستقبل، وتضع على عاتقنا كذلك مسؤولية وطنية جسيمة لنضمن التنفيذ الفعال، ولقد استطاعت هذه الحكومة أن تكون أكثر وفاء بالتزاماتها، وواجهت الظرفية بجرأة قوية وقدمت إجابات كثيرة على الإشكاليات التي طرحت.

حضرات السيدات والسادة؛

يعرف الجميع بلا شك أن المغرب أصبح معادلة موثوقا بها ومعترفا بها دوليا وهذا بفضل الحكامة المعتمدة في تطوير المالية وانسجام السياسات والبرامج العمومية. ونحن اليوم، في مستوى متقدم من مسارنا التنموي الذي يضع الشباب على رأس الأولويات.

تكلمتم على التشغيل، والحقيقة أن هذا المشكل مطروح في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف الذي عرفته بلادنا. لكن، في المقابل، أريد أن أقول أن الاختيارات المتخذة في هذه الولاية كانت موجهة بالدرجة الأولى لهذه الفئة العمرية التي لا يمكننا التخلي عنها، وهنا أريد من الشباب أن يظلوا متفائلين وعلى ثقة في بلادهم وفي المستقبل وفي التشغيل، فاليوم هذه الأمور من أولوياتنا.

أما بالنسبة لارتفاع البطالة، فنحن نحترم الأرقام الرسمية ونتفاعل معها، إلا أنه كما ذكرت في العرض الأول، يجب علينا أن نفهمها ونقرأها قراءة صحيحة، فالأرقام المتعلقة بالبطالة حسب المندوبية السامية للتخطيط (HCP) المعلن عنها برسم الربع الثالث من عام 2024 كانت محددة في 13.3 %، وهي تختلف عن الأرقام المعلن عنها لاحقا برسم نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لنفس السنة والمتمثلة في 21 % والواقع أنه لا يمكن أن يحدث هذا الفرق المتعلق برقم ضخم وفقاً للمعايير الإحصائية في ظرف شهرين فقط. لهذا يجب أن نوضح الأمور للمواطنين، ونجرؤ على تقديم تفسيرات، وإن لم تكن نهائية، فهي على الأقل محاولات لفتح مسالك للتفكير.

إن عددا من مناصب الشغل المفقودة، قد بدأنا فقدانها منذ سنة 2016 وهي مناصب فلاحية غير منتظمة، وغير مدفوعة، لأنها غالبا ما تكون عبارة عن مساعدات عائلية من أجل إنجاز نشاط معين في العالم القروي. إن هدفنا اليوم أكبر من كل ذلك، فنحن

نريد أن تكون لدى شبابنا مناصب شغل جيدة ومستدامة، لكن في نفس الوقت أريد أن نتفق جميعا ونرفض كل أشكال الإتجار السياسي لمآسي وصعوبات الشباب.

إن الدينامية المتعلقة بالتشغيل اليوم هي في تحسن، وهذا ما تعكسه الأرقام الإيجابية، التي حققها كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، والحمد لله، ففي الفصل الرابع من سنة 2024، عرف معدل البطالة انخفاضا ملموسا، حيث انتقلنا من نسبة 13.3 % المتعلقة بالسنة كلها، إلى 12.8 %، وهي أقل نسبة سجلت منذ سنة ونصف. وهي نتيجة لإحداث 277.000 منصب شغل في الفصل الرابع، بعدما تم خلق 213.000 منصب شغل في الفصل الثالث من 2024. بالموازاة مع ذلك تراجعت، والحمد لله، وتيرة فقدان الشغل في القطاع الفلاحي خصوصا مع التساقطات الأخيرة وعودة الدينامية للسنة الفلاحية.

إن الحكومة تتطلع للمستقبل وسنة 2025 ستكون سنة معالجة الإشكاليات المتعلقة بالبطالة، وسنخرج خارطة الطريق المتعلقة بالتشغيل بأهداف واضحة عما قريب إن شاء الله في غضون الأسابيع المقبلة، وبكلفة تقدر بحوالي 14 مليار درهم.

إننا كحكومة، لا نختبئ وراء الصعوبات، ونحن نتفهم إنتظارات المغاربة، ونحترم ثقتهم في هذه الحكومة. في هذا الإطار أعطينا للاستثمار العمومي إمكانيات كبيرة، حيث وصلت الاعتمادات التي رصدناها إلى 640 مليار درهم هذه السنة، حتى نتمكن من تمويل الحاجيات الأساسية للمغاربة وتوفير شروط الاستمرارية والاستدامة للأجيال المقبلة.

ولقد أجرينا إصلاحات هيكلية لصالح المالية العمومية، مثل تسريع الإصلاحات الضريبية، وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. ومن المهم أن نؤكد أننا قلصنا عجز الميزانية، الذي بلغ 7.1 % في عام 2020، ونتوقع أن يواصل انخفاضه هذه السنة إلى 3.9 % إن شاء الله، وفي العام المقبل 2026 إلى 3.5 %. كما استعدنا تحكمننا في التضخم الذي كان قد وصل إلى معدل 6 %، بل إن التحكمم في التضخم بات أمرا عاديا في المغرب. فعلى مدار سنوات تقريبا أصبحت المعدلات متراوحة بين 2 % أو 2.3 %. ليصل خلال سنة 2024 إلى 0.9 %، أي أقل من 1 %.

أما بالنسبة لارتفاع الموارد الضريبية، فنشير الانتباه إلى الثقة الموجودة بيننا وبين المقاولات والقطاع الخاص والمساهمين، وإلى حكمة العمل الحكومي الذي ينعكس على

المدن التي تشهد تطورات مهمة على مستوى بنياتها وخدماتها. فلقد عرفت الإيرادات الضريبية زيادة بمقدار 100 مليار درهم، أي ما يعادل 10 مليارات دولار في ظرف ثلاث سنوات تقريباً، بفضل زيادة مساهمة المساهمين. وهذا هو السبب الذي جعلنا، والحمد لله، قادرين على تنفيذ عدد من المشاريع الهامة، ونتوقع أن يصل معدل النمو في بداية عام 2025 إلى أكثر من 3.5 %.

وأريد أن أؤكد لكم أن الحكومة تسير في طريق «مغرب المستقبل»، هدفها منذ أول يوم لها هو الاستثمار في المؤشرات الاقتصادية من أجل بناء الإنسان المغربي، ونحن متفائلون بمغرب 2030.

وقبل أن ننتقل إلى النقاش حول قانون الإضراب وبعض التدخلات التي وردت من قبل الإخوة في النقابات، لا بد من الإجابة على بعض الأسئلة التي تم طرحها. ومنها ما يتعلق بمدى استفادة المواطنين من المجهودات الحكومية المبذولة؟

لقد تم تخصيص دعم اجتماعي مباشر بقيمة 26 مليار درهم و500 مليون درهم هذه السنة لدعم العائلات، حيث منح لكل أسرة شهرياً مبلغ 500 درهم أو 750 أو 900 درهم حسب عدد الأبناء. وهنا نتساءل من هم هؤلاء العائلات؟ إن ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف عائلة تستفيد على الأقل من 500 درهم شهرياً، بما مجموعه 12 مليون إنسان، وهذا الأمر لا بد من ذكره. ولا يجب ألا تكون لدينا ذاكرة انتقائية.

إضافة إلى ذلك تم تخصيص تسع مليارات ونصف درهم للتأمين الإجباري لفائدة فئة تقارب 4 مليون من العائلات التي لا تملك الإمكانات للانخراط في التأمين. واليوم الدولة تدفع عنها ليصبح لديها تأمين وهذا ما يعني أن المجهود المالي المبذول يذهب إلى جيوب المغاربة لأنهم يستفيدون من الخدمة.

وبدون أن أخبركم أن المغاربة يذهبون إلى المدرسة الخاصة لأننا نعرف كيف ورثنا المدرسة الموجودة لدينا، إلا أنني أؤكد أن جودة المدرسة العمومية في تحسن الحمد لله، وهذا سيجعل، أولاً، المغاربة يثقون في مدرستهم وسيصطحبون أبنائهم غداً إلى المدرسة العمومية لتحسين الإمكانات المتاحة لديهم، وتلك الأموال التي ينفقونها، لأن جميع المدارس ستصل إلى المستوى الذي يضاهي مدارس الريادة في غضون 3 أو 4 سنوات وهذا أمر جد إيجابي.

كما قمنا بزيادة 500 درهم لفائدة الموظفين في يوليوز الماضي، وسنزيد 500 درهم أخرى في يوليوز المقبل. كما أقرت الحكومة خلال الشهر الأول من ولايتها زيادة بنسبة 10 % من معدل الحد الأدنى للأجور «السميك»، ودعمتها بزيادة قدرها 5 %، خلال هذا الشهر، وفي دجنبر من العام المقبل ستضيف زيادة أخرى بنسبة 5 %، بما يجعل مجموع الزيادات يصل إلى 20 % في نصف ولايتها الأول فقط، وهي زيادة تذهب إلى جيوب المغاربة، والأشخاص الذين يعملون من أجل تحسين الإمكانات المتاحة لهم، ويجب أن نذكر ذلك.

أما بالنسبة للتخفيض من الضريبة على الدخل بالنسبة للموظفين، فلقد اتخذنا قرارا مهما استفادوا منه، تحقق من ورائه اقتصاد في الأجر بلغ 200 أو 300 درهم وهناك من حصل على 450 درهم في نهاية يناير الماضي، وهذا أيضا لا بد من أن نذكره. وأنا أشكر السيد المستشار الذي طرح هذه الأسئلة لأنه أعطاني الفرصة لإبراز جميع المنجزات التي تحققت، علما أن هذه القرارات لوحدها كلفت الدولة ستة ملايين درهم تم التنازل عنها من مدخول الضريبة على الدخل ليستفيد منها المواطن المغربي ويتمكن من امتلاك قدرة شرائية مهمة. وهذا كله مع الحفاظ على 3.5 % من العجز حتى لا نزيد في حجم المديونية التي نتمنى أن تنحصر في 3 % من الناتج الإجمالي المحلي في المستقبل وهذا أمر مهم، وهذه هي حكمة التعامل مع الإمكانات.

وفي علاقة بموضوع المخطط «المغرب الأخضر»، لا ننسى أننا نعيش 6 سنوات من الجفاف، وهناك من يتحدث عن 7 سنوات، وكفلاح من بني ملال فأنت تعرف انعكاسات 7 سنوات من الجفاف لذا يجب أن ندعو الله كي يهطل المطر، ونحمد الله أنه بعد 7 سنوات من الجفاف ما تزال لدينا طماطم تباع في سوق إنزكان بين 2.5 درهم و4 دراهم، وتصل إلى بعض المناطق بسعر يتراوح بين 4 و7 دراهم. فالحمد لله أنها موجودة، وإن شاء الله ستخفف الأسعار عندما يتحسن الطقس.

أما بالنسبة لإشكالية اللحوم، وهذه إشكالية مطروحة، فأتساءل معكم كيف يمكن أن يتكاثر القطيع الوطني في ظل وضعية الجفاف الحالية؟ وأؤكد لكم أن الثلوج القليلة التي تساقطت، بكل موضوعية لن تحل المشكلة. فنحن نمر بظروف صعبة، ويجب أن نتحدث مع المغاربة بكل صراحة. وعلى الرغم من كل هذا، فالذي يذهب إلى السوق يجد جميع المنتجات والحمد لله.

إن الفلاحة، أخي، لا يمكن أن تعمل بدون ماء، وإذا استطعت أن تشغل الفلاحة، وتدبر الحبوب، وتنتج اللحوم، بدون لتر واحد من الماء، سأقول لك جيد، وسأعطيك أفضل جائزة. نعم وسأقول لك نحن لا نصلح للبقاء في هذه الحكومة. ولكن الحقيقة هي أنه لا فلاحه بدون ماء، والأولى لمن يضيع وقته في الكذب على المغاربة، أن يستثمر هذا الوقت في الدعاء إلى الله حتى يرحمنا بالمطر، ويتق الله، ويقول الحمد لله، نحن بحاجة للمطر، لأنه إذا لم يكن لدينا المطر، فلن تكون لدينا فلاحه.

واسمحوا لي، لأنه من الضروري أن أؤكد أنه رغم كل ما قيل، فإن بلادنا اليوم تعيش لحظات دستورية تاريخية، من بينها لحظة اقترابنا من المصادقة البرلمانية على آخر القوانين التنظيمية المرتبطة بالدستور، هذه اللحظة التي كنا ننتظرها منذ 60 عامًا، أليس كذلك؟ وهي مناسبة لأشكر البرلمان بمجلسيه، على الجهود التي بذلت، وعلى تعاونكم في مجلس المستشارين، وكذلك مجلس النواب. وأقول هذا الكلام لأن المصادقة البرلمانية على المشروع هي إنجاز كبير في حد ذاته، يحسب ضمن قائمة الإنجازات التي حققناها جميعًا، والناس الذين يقولون بأن المؤسسات لا تشتغل، عليهم أن يأتوا لمتابعة أشغال اللجان، التي تستمر لساعات الطويلة، ويعاينوا معاناة البرلمانيين في مناقشة هذه القوانين، فقد عقدنا حوالي 70 اجتماعًا في 22 شهرًا، 30 اجتماعًا منها مع القطاعات الحكومية، و40 اجتماعًا مع الفرق البرلمانية، من الأغلبية والمعارضة والنقابات.

ولابد من هنا أن أشكر النقابات، فهناك من ساند مشروع قانون الإضراب مشكورًا، وهناك من كانت له رؤية نقدية، وهناك من عارض المشروع نهائياً، لأنه ربما كان يتمنى المزيد. ولكن يمكنني أن أقول لكم، أن علاقتنا مع النقابات هي أكبر من قانون الإضراب. نحن نحترم النقابات، ونحترمكم وإضراباتكم، وعلاقتنا أكبر لأننا ما زلنا نملك الكثير لنقوم به. ورأيت كيف تعاملنا مع الأمور، لم نتجادل معكم على مبالغ أو أشياء صغيرة، فما هو من حقكم فهو من حقكم، وما ليس من حقكم نطلب منكم الصبر، أما ما لا يمكن تحقيقه، فسنقول لكم لا نستطيع.

إن القانون لا يحل كل المشاكل، لذلك لا أوافيكم بجواب قانوني رغم ما كتب لي، لأن ما يبدو لي مهما هو الجواب السياسي، فلقد كان هناك نقاش، وكان هناك اتفاق جرى توقيعه، وكان من المفترض أن نصدر قانون الإضراب في شهر يوليو الماضي. لكن جرت عدة لقاءات ومراجعات ذهاباً وإياباً، وكان لكل نقابة بالطبع، رؤيتها ولكل نقابة هدفها.

لكنني أنا أقول لكم، أنني كنت دائما معكم، وفي الحوار الاجتماعي بين الدولة وبينكم وبين القطاع الخاص، نحاول دائما إيجاد حل وسط.

لذلك فالقانون جاء ليحمي العمال، كما أنه بالطبع، يقدم رؤية واضحة للمستثمر، وبذلك يعرف كل طرف في العلاقة ما له وما عليه.

لقد قنّ مشروع قانون الإضراب عددا من الأمور، ومنح إمكانيات كبيرة للناس لممارسة حقهم في الإضراب في ظروف واضحة. ولقد تحسن هذا القانون، بشكل كبير جدا، مقارنة بصيغته الأولى، لفائدة العمال ولضمان حرية العمل. مما يضمن توازنا كبيرا، وهذه مجرد بداية، وأنا أتفهم أن النقابات تحب تحقيق أكثر من ذلك. نعم هذه مرحلة تاريخية في تاريخ البلاد، ومن المهم أن يكون لدينا أولا قانون يمكننا أن نقدمه للمنظمات العالمية، وللمستثمرين، وكذلك لعموم الناس التي تشتغل معنا، حتى يطمئنا بأن لديهم ضمانات في هذا الإطار.

فلقد تميزت العلاقة منذ 60 سنة بشد الحبل بين الأطراف لتحديد من سيربح، أما اليوم وبفضل هذا القانون فإن الشخص الذي يستحق هو من سيربح. لهذا أقول مرة أخرى، نحن مستعدون للحوار الاجتماعي معكم في النقابات، وإعادة فتح النقاش والسير للأمام. يدنا في يدكم، وعملنا وعلاقتنا ومستقبلنا هو أكبر من قانون الإضراب، والخير لا يزال قادما إن شاء الله.

وشكراً لكم.